الفصل الثاني

دور البنية الصرفية في الإعراب والنظم

المبحث الأول

دور البنية الصرفية في الإعراب

يتشكّل دور البنيَة الصرْفيّة في الإعراب في ثلاثة محاورَ:

١ ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي والإعراب بالنيابة.

٢ ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الإعراب.

٣ ـ دور البنية الصرفيّة في تعدّد الإعراب.

ويجدُرُ بنا أن نوضّحَ المقصودَ بمصطلح «الإعراب» عند النحاة العرب؛ لنتمكن، بعد ذلك، من التفصيل في كل نقطة من النقاط السابقة معتمدين على أصل ثابت معروف.

ـ الإعراب في اللغة:

الإعـراب والتعريب في اللغة بمعنى واحد؛ وهو الإبانة والإيضاح؛ «يقال أعرب عن لسانه وعرّب أي أبان وأفصح.. وإنما سمِّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه»[1]..

ـ الإعرابُ في الاصطلاح:

للإعراب في اصطلاح النحاة تعريفان؛ أحدهما مبنيٌ على أنّ الإعراب أمر معنويٌّ، والآخر على أنه أمر لفظيّ:

* فعلى الأساس الأول يُحَدُّ الإعراب بأنه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[2]، وواضح أن المقصود بالمعاني، هنا، المعاني النحويّة؛ لذلك يقول ابن جنّي: «ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3].

---

(١) لسان العرب.. مادة (عرب).

(٢) ابن جني.. الخصائص ١/٣٥ وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٣٩.

(٣) ابن جني.. الخصائص ١/٣٥.

* وعلى الأساس الثاني يحد «الإعراب» بأنه «أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة»[1]، فالإعراب هو وسيلة العربية للتمييز بين الوظائف النحويّة، ولا يعني ذلك أنه الوسيلة الوحيدة، فلو كان الأمر كذلك لانفردت كل وظيفة بحركة إعرابية مستقلّة، ولاستبهم علينا تحديد الوظائف التي تعبّر عنها الجوامد والمبنيّات من الأسماء؛ فهناك وسائل أخرى كثيرة تُعينُ على تحديد الوظائف النحويّة في التراكيب المخلفة؛ كالبنية، والموقع، والإسناد، والدلالة[2]، ولكن «الإعراب» هو أوضح تلك الوسائل وأقواها في الدلالة على نوع الوظيفة المراد تحديدها، لذلك أولاه نحاة العربية اهتمامهم، فكان وسيلتهم الأولى التي لا يُلْتَفتُ إلى غيرها إلا إذا دعت الحاجة، وتعدّدت الاحتمالات[3].

وللإعراب في العربية أربعةُ وجوهٍ تتحقق في اللفظ ويختصّ كل واحدٍ منها بمجموعة من الوظائف النحويّة؛ وقد يختص بعضها بنوعٍ محدّد من الأبنية؛ فالرفع والنصب في الأسماء والأفعال، والجرّ في الأسماء، والجزم في الأفعال. ولكل نوعٍ علاماتٌ مخصوصةٌ، أصولٌ وفروعٌ، وهذا أمر يعود إلى طبيعة البنية المُعْرَبة، كما سنعرض له بالتفصيل في المباحث القادمة.

ويتحقق الإعراب في العربية في نوع مخصوص من الأبنية هو ما عُرف عند النحاة بـ«المُعْرَب»؛ فالمعرَب هو «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف»[4].

فالبنية التي لا تلزمها حركة واحدة في آخرها، بل تتغير الحركات فيها حسب موقعها الإعرابي هي عنصر من مجموعة كبيرة تعرف بالمعربات، ويقابلها مجموعة أخرى تلزم أواخرها حركة واحدة ثابتة لا تتغير، وإن اختلفت مواقعها الإعرابية، وتعرف بالمبنيّات[5].

---

(١) ابن هشام. . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٩.

(٢) انظر: تمام حسان. القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي. اللسان العربي. الرّباط. مج١١. . ١٩٧٤م. ٢٤ ـ ٦٣.

(٣) يقول ابن جنّي: «فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا» ابن جني. . الخصائص ١/٣٥.

(٤) ابن يعيش. . شرح المفصل ١/٤٩.

(٥) وكما تقابل المبنيات المعربات، يقابل البناءُ الإعراب؛ فالبناء «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل» ابن جني. . الخصائص ١/٣٧. وانظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٣/٨٠.

لذلك لم يكتف سيبويه، في سياق حديثه عن الحركات، بالحركات التي تظهر على المُعْرَب من الأبنية بل جاوز ذلك إلى الحركات التي تلزم أواخر المبنيات؛ فكانت عدّة الحركات عنده ثماني حركات؛ هي الضم والرفع، والفتح والنصب، والخفض والجر، والسكون والوقف[1]؛ لأنه رأى أنّ الرفع والنصب والجرّ والسكون، وهي ما يتناوب على المعرب من الأبنية، تختلف عن الضم والفتح والخفض والوقف، وهي ما تلزم أواخر المبني منها، «وصنيع سيبويه هذا يعكس نظرية حديثة تفرق بين الصفات الذاتية لأفراد الوحدة اللغوية وبين الصفات الوظيفية للوحدة ذاتها. . ومثل هذا التفريق هو الذي قصده سيبويه فهو يعني بالضم والفتح والخفض والسكون ذوات الحركات، ويعني بالرفع والنصب والجر والجزم وظائف قد تتحقق بهذه الحركات، وقد تتحقق بأمور أخرى كالرفع بالواو أو بالألف أو ثبوت النون والنصب بالألف أو بالكسرة أو حذف النون، والجر بالفتحة أو بالياء، والجزم بحذف النون أو بحذف العلة»[2].

فطبيعة البنية الصرفيّة لها دور في تشكّل الإعراب، وتعدّد صوره. وهذا هو ما سنبحثه في هذا الفصل.

أولاً ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديري والمحلّي والإعراب بالنيابة:

١ ـ دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب التقديريّ:

قلنا إنّ الإعراب يتحقق في اللفظ في أنواعٍ مخصوصة من الأبنية تعرف بالمُعْرَبات، إلّا أنّ هذه المعربات تنقسم في ذاتها قسمين «أحدهما باختلافٍ في اللفظ بادٍ للأسماع، والآخر باختلافٍ في المحل يقدّر تقديراً من غير أن يلفظ به»[3]، فالنوع الأول يُلْفَظُ فيه بجميع حركات الإعراب، أما النوع الثاني فإن العناصر الصوتيّة التي تكوّن بنيتَهُ الصرفيّةَ تمنع الناطق بها من النطق بحركات الإعراب في آخره؛ فتقدير الإعراب على مثل هذه الأبنية يتعلق بأسباب صوتيةٍ تؤثّر في عملية النطق بها، ويمكن أن نقسّم تلك الأسباب إلى قسمين:

ـ تعذُّر النطق واستحالته؛ إذ لا يمكن للناطق بالكلمة أن ينطق بحركة الإعراب في آخرها، وإن فعل أدّى ذلك إلى تغيُّر بنية الكلمة واختلافها.

ـ تعسّر النطق واستثقاله؛ ففي مثل هذه الكلمات يستطيع الناطق أن ينطق بحركة الإعراب،

---

(١) انظر: سيبويه. . الكتاب ١٣ ـ ٢٣.

(٢) عبدالرحمن أيوب. المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب. الرباط. مج ١٦. ج١، ١٩٧٨، ص١٣ ـ ٢٠.

(٣) ابن يعيش. . شرح المفصل ١/ ٥٠.

ولكن ذلك يكلّفه مشقّةً جهداً فيعدل عنه. وباعتماد التقسيم السابق تُقسّم الأبنية التي تقدّر عليها حركات الإعراب إلى:

١ ـ **المتعذّر**: وهو نوعان:

* **المقصور**:

وهـو ما آخره ألف لينة لازمة؛ كالعصا والمستسقى والهدى. . فهذه يتعذّر إعرابها لفظاً في الحالات الثلاث؛ الرفع والنصب والجرّ؛ لأن الألف لا تحرك بحركة؛ فهي مدّة في الحلق وتحريكه يمنعهـا من الاستـطالة ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فتقدّر الحركة عليها تقديراً كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إنّ الهُدَى هُدَى الله**﴾[1]، وفي قوله أيضاً: ﴿**وإنْ تَدْعُهُم إلى الهُدَى فَلَن يَهْتَدُوا إذاً أبداً**﴾[2].

* **الاسم المفرد المضاف لياء المتكلّم**:

فإضافته لياء المتكلّم تستلزم كسر آخره؛ ليوافق الياءَ نطقاً «فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محـل الإعـراب مشتغـلاً بحـركة لازمة، واحتمال الاسم لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيل ضرورة»[3] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**فادْخُلِي فِي عِبَادِي وادْخُلِي جَنَّتِي**﴾[4].

٢ ـ **المستثقَل**: وهو نوعان، كذلك:

* **المنقوص**:

وهو ما كان حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة؛ نحو القاضي والمستوفي. . . فهذا النوع من الأبنية يقدّر الضم والكسر فيه؛ لثقل النطق بهما بعد الياء.

* **جمع المذكّر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم**:

وهذا يقدّر الرفع فيه فقط؛ كما في قولنا «مسلِميّ» والأصل فيه مسلمويّ، حذفت الواو، وهي علامة الرفع فيه؛ لثقل النطق بها قبل ياء الإضافة.

٢ ـ دور البنية الصرفية في القول بالإعراب المحلّي:

يختص الإعراب المحلّي بنوعين من الأبنية «أحدهما اسمٌ مفرد مبني، والضرب الآخر اسم قد عمـل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع»[5]، فالفرق بين

---

(١) آل عمران/ ٧٣.

(٢) الكهف/ ٥٧.

(٣) الرضي. شرح الكافية ١/٣٣.

(٤) الفجر/ ٣٠.

(٥) أبو بكر بن السرّاج. . الأصول في النحو ٢/٦١.

الإعراب المحلّي والإعراب التقديريّ أن المانع من ظهور حركة الإعراب في الثاني صوتيٌّ: لذلك يقدّر الإعراب عليه. أما في الأول فإنّ حركة الإعراب لا تقَدّر على آخره؛ لأنه حرفٌ صحيحٌ «يمكن تحريكه، فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة»[1]، فالمقصود من قولنا، في (جاء هؤلاء مسرعين)، إن «هؤلاء» في موضع رفع «أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة»[2]، فلا يتعلّق القول بالإعراب المحلّي بالعناصر الصوتية المكوّنة لبنية الكلمة؛ وإنما يعتمد هذا النوع من الإعراب على الكلمة كلها؛ فطبيعتها الجامدة ولزوم آخرها حركة واحدة لا تقبل التغيير منع حركات الإعراب من الظهور على أواخرها.

فالقول بالمحلّ لا يكون إلا إذا كانت حركة الآخر في البنية من الصفات الذاتية الثابتة فيها، فلا تؤدي أيّ معنى وظيفيّ قد تعبّر عنه البنية في التركيب، «فإن كان الاسم معرباً مفرداً، فلا يجوز أن يكون له موضعٌ، لأنّا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعرابُ، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوبَ»[3].

إنّ القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لا يعني أنّ النحاة العرب اقتصروا على[4] الإعراب قرينةً وحيدةً لتحديد الوظائف النحويّة، وأنهم أهملوا القرائن الأخرى المعينة على ذلك؛ ففي كتبهم إشاراتٌ ذكيّةٌ تصوّر تفطنهم لقرائن أخرى كثيرة، معنويّةٌ كانت أو لفظيّةٌ، ويكفي أن نطّلع على الباب الخامس من كتاب مغني اللبيب لتدهشنا الأمثلة التي يتنقّل فيها ابن هشام بين القرائن المختلفة لتحديد إعراب بعض الكلمات في التراكيب؛ فأحياناً يعوّل على المعنى، وأحياناً يفزع إلى البنية، وأحياناً أخرى يعتمد الموقع وطبيعة الروابط بين المفردات[5]. فإذا كان تحديد الوظائف النحويّة لا يقتصر على الإعراب ويمكن أن يتحقق بوسائل أخرى كثيرة فلماذا قال النحويون بالإعراب التقديريّ والمحلّي مع إمكان الاستغناء عنهما بتلك الوسائل؟

* لقد كان النحاة العرب يدركون أنّ تحديد الوظائف النحويّة لتلك الأنواع التي لا تظهر عليها علامات الإعراب ممكنٌ من دون الحاجة إلى القول بالتقدير والمحلّ؛ ولو كان الأمر على غير ذلك

---

(١) ابن يعيش. . شرح المفصل ١/٥٨، والسيوطي. . الأشباه والنظائر ٤/١٨.

(٢) جلال الدين السيوطي. . الأشباه والنظائر ٤/١٨.

(٣) أبو بكر بن السرّاج. . الأصول في النحو ٢/٦١.

(٤) انظر مثلاً: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة، الفصل الثالث الذي وضعه بعنوان قصة الإعراب.

(٥) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢٠/٥٢٧ وما بعدها، ونهاد الموسى. . نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي.

لما وجدنا عندهم تلك الإشارات المعجبة، والأمثلة المستفيضة التي تشير إلى اعتمادهم ملاحظ أخرى متنوّعة لإعراب الكلمات في تراكيبها. فالقول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لم يكن لتعيين الوظيفة النحويّة للبنية الصرفيّة التي لا تظهر عليها علامة الإعراب؛ وإنما كان نابعاً من اعتماد النحاة على الأصول المجرّدة في وصف الظواهر وتقعيد القواعد؛ فهم لا يكتفون بظاهر اللفظ المنطوق بل يتجاوزونه إلى البنية المجرّدة العميقة فيضعون قواعدهم على أساسها، وهذا أمر أعانهم كثيراً على «طرد مقاييسهم وتطويع الظواهر المتغايرة شكلاً بردّها إلى بنية واحدة جوّانيّة متوافقة»[1].

إنّ القولَ بالأصل يُعَدُّ أساساً رئيساً صدر عنه النحاة في تقعيد قواعدهم على جميع المستويات؛ الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، وهو مما يحتفل به اليوم التحويليّون أيّما احتفال؛ إذ يرون أن الاكتفاء بظاهر اللفظ لا يوقفنا على طبيعة العلاقات الحقيقيّة بين مفردات التركيب، ويعجز عن وضع تصوّرٍ دقيقٍ للنظام الذي تقوم عليه اللغة، كما أنّه يوسّع دائرة القواعد الموضوعة لوصف النظام اللغوي بحيث يفضي بنا الأمر إلى قواعد فرعيّة شتى تضيع معها الأصول الرئيسة التي تقوم عليها اللغة المدروسة.

لقد وضع النحاة قواعد عامّة يقوم عليها النظام النحوي في العربية، واعتمدوا في هذه القواعد على أصول ثابتة مجرّدة، ولم يلتفتوا للطارىء من الأمثلة بل ردوه إلى أصله المفروض له أن يأتي عليه لولا أسبابٌ طارئة لا صلة لها بالقاعدة الموضوعة؛ فالأصل في الفاعل، مثلاً، أن يأتيَ مرفوعاً، والأصل في الرفع أن يكون بالضمة، فإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى**﴾[2]، وجدنا أن الفاعل في الآية، وهو «الهدى» الذي لم تظهر عليه علامة الرفع طرأ عليه طارىء صوتيٌّ منع الحركة من الظهور، ولولا هذا الطارىء لظهرت العلامة، فتقدير العلامة على آخره يعني ردّ الظاهر المخالف للقاعدة إلى الأصل الموافق لها حتى تطّرد وتنقاس، ومن النصوص الدالّة على أنّ الإعراب التقديريّ لم يكن عند النحاة لتحديد الوظائف النحويّة، وإنما كان رداً للأصل المفروض أن تأتي عليه البنية الصرفيّة في الموقع الإعرابي المدروس ـ قولُ الأنباريّ في الاسم المنقوص: إذ يقول: «فلمَ سمّيَ منقوصاً؟ قيل: لأنه نقص الرفع والجر، تقول: «هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ»، **والأصل**: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضي **إلا أنهم استثقلوا الضمّة والكسرة على الياء فحذفوهما**، فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين»[3]،

---

(١) نهاد الموسى. . نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٦٦.

(٢) النساء/ ١١٥.

(٣) أبو البركات الأنباري. . أسرار العربية ٣٧ ـ ٣٨، ونلاحظ في النص مراعاة الترتيب في الحذف، وهذا أصل مهم من أصول النحاة في التقدير عقد له ابن جنّي باباً في خصائصه سمّاه «باب في حفظ المراتب» وهو، أيضاً، =

وكذلك القول بالإعراب المحلّي؛ إذ يُلْتَفَتُ فيه إلى الموقع، ويُتَجاوز عن البنية التي لا تسعف في تحديد نوع الوظيفة النحويّة فمحلّ الفاعل رفع، ومحلّ المفعول نصب، ومحلّ المضاف إليه جرّ، فإذا وقعت كلمة مبنيّة على الكسر موقع المبتدأ، مثلاً، كما في قوله تعالى: ﴿**قالت أُولاهُمْ لأُخراهُمْ ربَّنا هَؤلاء أضَلُّونا فآتِهِمْ ضِعْفاً مِنَ النَّارِ**﴾[1] نُبِّهَ على أن الأصل في هذا الموقع الرفعُ، والكسر في آخر هذه الكلمة أمر ذاتيٌّ ثابتٌ منع علامة الإعراب الدالّة على وظيفة المبتدأ من الظهور، وكذلك إذا جاء المبتدأ مصدراً موؤلاً، كما في قوله تعالى: ﴿**وأنْ تصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُون**﴾[2]، نُبِّه على الموقع وأن الأصل في البنية التي تقع فيه أن تكون مرفوعة، إلاّ أنّ هذا أمرٌ مُتَعَذِّرٌ في مثل هذه البنية.

فالقول بالإعراب التقديريّ والمحلّي لم يكن في الأصل لتحديد الوظائف النحويّة؛ وإنما كان للتذكير بالأصول العامة التي وضعت القواعد على أساسها، والتي تُحُوّل عنها لأسباب تتعلق بطبيعة الأبنية المعبّرة عن تلك الوظائف.

** كما أنّ القول بالإعراب التقديريّ والمحلّي كان نتيجة طبيعيّة لأصل مهمّ قامت عليه نظرية النحو العربي؛ ألا وهي نظرية العامل؛ فالإعراب، كما ذكرنا سابقاً، هو أثرٌ يجلبه العامل، فهو العلامة المحسوسة التي تصوّر طبيعة العلاقات بين المفردات في التركيب، فكأنّ تقديرَ العلامة الإعرابية حين لا تظهر في النطق هو تذكيرٌ بوجود علاقة تربط العامل بالمعمول الذي أفقدته بنيته الصرفيّة القدرة على إظهار ما يدلّ على طبيعة تلك العلاقة. ونظريّة العامل في النحو العربي نظريّة مهمّة وعمليّة[3] استطاعت أن تفسّر انتظامَ الكلمات في التراكيب، وأن تضع لذلك أصولاً ثابتة مطّردة، بل إنّ هذه النظرية تعدّ اليوم من الأسس الرئيسة التي يعتمدها التحويليّون في دراستهم اللغةَ؛ إذ «يقررون أنّ النحو ينبغي أن يربط «البنية العميقة» «ببنية السطح»، والبنية العميقة تمثّل العمليّة العقليّة أو الإدراكية في اللغة Conceptual Structures، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم

= من الأصول الحديثة التي يعتمدها التحويليون والتي أطلقوا عليه اسم: ترتيب الأحكام. انظر في ذلك: نهاد الموسى. . نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٧٦ وما بعدها.

(١) الأعراف/ ٣٨.

(٢) البقرة/ ١٨٤.

(٣) ذلك، رغم أن بعض الباحثين العرب رفض هذه النظرية؛ انظر مثلاً: إبراهيم مصطفى. . إحياء النحو ٢٣ وما بعدها، وإبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة، الفصل الثالث الذي وضعه بعنوان قصة الإعراب، ومحمد عيد. . أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ٢٣٥ وما بعدها. عالم الكتب. القاهرة ـ ١٩٧٨م.

العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبيّ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثّر والتأثير في التصوّرات العميقة. . والتحليل النحويّ عند التحويليين يكاد يتّجه إلى تصنيف «العناصر» النظميّة وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معيّنة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً»[1].

٣ ـ دور البنية الصرفية في القول بالإعراب بالنيابة:

يعكس القول بالإعراب بالنيابة اعتداد النحاة بمقولة الأصل في تقعيد قواعد العربية وتأصيل أصولها العامة؛ إذ إنهم يضعون لكلّ حالة إعرابية علامة أصلية، ثم يتبعون ذلك بالعلامات الفرعية التي تفرضها طبيعة بعض الأبنية الصرفية، يقول السيوطي في هذا: «الإعراب بالحركات **أصل** للإعراب بالحروف، وبالسكون **أصل** للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما. **والأصل** أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون»[2].

أما الخروج عن تلك الأصول ففي سبعة أبواب:

*** الأسماء الستّة:**

وهي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هن، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء، كما في قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[3]، إلّا أنّ ذلك مشروط بالتالي:

- أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ فالمضاف إليها يعرب بحركات مقدرة.
- وأن تكون مفردة، لأنها إذا كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو جمع المذكر السالم.
- أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ فالمضاف إليها يعرب بحركات مقدرة.
- وأن تكون مفردة، لأنها إذا كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو جمع المذكر السالم.
- وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.

*** الممنوع من الصرف:**

وهو ما لا ينوّن ولا يُجرّ بالكسرة من الأسماء، كما في قوله تعالى: ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ**

(١) عبده الراجحي. . النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج ١٤٧ ـ ١٤٨. دار النهضة العربية. بيروت ـ ١٩٧٩م. وانظر في اعتماد التحويليين هذا المنهج:

Langacker, Ronald, Fundamentals Analyaia. Harcout Brace Jovanovich. New York, 1972. P.108.

(٢) جلال الدين السيوطي. . همع الهوامع ١/٦٦. وانظر كذلك: خالد بن عبدالله الأزهري. . شرح التصريح على التوضيح ١/٦٠ ـ ٨٧. دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣) يوسف/ ٨.

لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُون في البحر﴾[2]. وكما في قوله أيضاً: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِه وأَوْحَيْنا إِلَى إِبْراهِيمَ وإِسْماعيلَ وإِسْحاقَ ويَعْقُوبَ والأَسْبَاطَ وعِيسَى وأَيُّوبَ ويُونسَ وهَارونَ وسُلَيْمانَ وآتَيْنَا داودَ زبوراً﴾[3]، فهذه لا تقبل التنوين، وتجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة واختلف لم مُنع منها ذلك «فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل لئلا يتوهّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزىء بالكسرة. وقيل لئلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها»[4].

* المُثَنّى:

فهو يرفع بالألف؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هذَانِ لَساحِرَان﴾[5]، وينصب ويجر بالياء أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْن جَعَلْنا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْن مِنْ أَعْنَاب وحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وجَعَلْنَا بَيْنَهُما زرعاً، كِلْتا الجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أُكُلَهَا ولَمْ تَظْلِمْ مِنْه شَيْئاً﴾[6]، وقد تلزمه الألف في الأحوال الثلاثة في بعض اللغات.

* جمع المذكّر السالم:

فهو يرفع بالواو؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله اصْطَفَى لَكُم الدِّين فَلا تَمُوتُنّ إِلاَّ وأَنْتُم مُسْلِمُون﴾[7]. وينصب ويجر بالياء، كما في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيّ جَاهِد الكُفَّارَ والمُنَافِقِين واغْلُظْ عليهِمْ﴾[8].

* جمع المؤنث السالم:

وهو ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، كما في قوله تعالى: ﴿يومَ تَرَى المُؤمِنِينَ والمُؤمِنَاتِ يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[9].

* الأفعال الخمسة:

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجاعة، أو ياء المخاطبة. وهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونْ﴾[10]، وكما في قوله كذلك: ﴿فإِنْ لَم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وقُودهَا النَّاسُ

---

(١) الكهف/ ٧٩.
(٢) النساء/ ١٦٣.
(٣) السيوطي.. همع الهوامع ١/٧٦.
(٤) النحل/ ٧٦.
(٥) الكهف/ ٣٢، ٣٣.
(٦) البقرة/ ١٣٢.
(٧) التحريم/ ٩.
(٨) الحديد/ ١٢.
(٩) البقرة/ ٤٢.

﴿والحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلكَافِرِينْ﴾[1].

* المضارع المعتلّ الآخر:

وهذا يُجْزَم بحذف حرف العلّة نيابة عن السكون؛ كما في قوله تعالى ﴿فلْيَدْعُ نادِيَهُ﴾[2]، وكما في قوله أيضاً: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[3].

فهذه الأقسام السبعة تشكّل أنواعاً مخصوصة من الأبنية تختلف فيها علامات الإعراب وتتميّز، وقد يقال إنّ علامات الإعراب محلّها الحرف الأخير من الكلمة، والحرف الأخير من الكلمة، لا يحسب من بنية الكلمة، كما تمّت الإشارة إلى ذلك مسبقاً، فلماذا يُقام عليه الآن أصل ثابت ويُجعل للبنية دور في تحديد علامات الإعراب بناء على الحرف الأخير منها؟

إنّ القول بدور البنية الصرفيّة في تحديد العلامات الإعرابيّة اعتماداً على الحرف الأخير منها لا يتناقض مع القول بإسقاط هذا الحرف من الاعتبار عند تحديد نوع البنية ووزنها؛ إذ لكلّ قولٍ مستوى معيّن يتحدّد، بالاعتماد عليه، إدخال هذا الحرف في الاعتبار أو إسقاطه؛ ففي المستوى الصرفيّ لا يعتدّ بالحرف الأخير لبنية الكلمة أمّا في المستوى النحويّ فإنّ الحرف الأخير من الكلمة له دور بارز ورئيس؛ فهو محلّ الإعراب الذي يعدّ ملحظاً مهمّاً من الملاحظ التي يقام عليها التحليل في هذا المستوى.

ثانياً ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الإعراب:

ذكرنا في المبحث السابق أن الإعراب يعدّ قرينة مهمّة من القرائن التي يستعان بها لتحديد الوظيفة النحوّية للبنية داخل التركيب، وأن هذا التحديد يتحقق بتعيين الحالة الإعرابية للبنية، والعلامة الإعرابية المعبّرة عن تلك الحالة. فالإعراب، إذن، يتشكّل في ثلاثة محاور:

ـ تحديد الوظيفة الإعرابية (حال، تمييز، نعت، عطف البيان...)
ـ تحديد الحالة الإعرابية (إعراب، بناء.. رفع، نصب، جرّ، ضم، فتح..)
ـ تحديد العلامة الإعرابية (ضمّة، فتحة، كسرة...)

وقد بيّنا أن البنية الصرفيّة لها دور في تحديد العلامة الإعرابيّة، وهو ما عبّرنا عنه بـ«دور البنية الصرفيّة في القول بالإعراب بالنيابة».

---

(١) البقرة/ ٢٤.
(٢) العلق/ ١٧.
(٣) عبس/ ٢٣.

وسنعرض في هذه النقطة لدور البنية الصرفية في تحديد الوظيفة النحويّة، وفي تحديد الحالة الإعرابية.

١ ـ دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة:

يعتمد دور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة على الشروط الصرفيّة لكلّ بابٍ نحويّ؛ إذ تمثّل هذه الشروط معياراً يُلْتَفَتُ إليه في كثير من الأحيان، فعلى الرغم من تعدّد المعايير التي تُحدّد بواسطتها نوع الوظيفة النحويّة للكلمة (الإعراب، الموقع، الدلالة..) فإنّ للبنية الصرفيّة، موقعاً مميّزاً بين هذه المعايير لا يمكن أن يُغفل. بل إنها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعوّل عليه في إعراب الكلمة، وقد أدرك النحاة ذلك فاهتموا بالنظر في طبيعة البنية الصرفيّة المعبّرة عن الوظيفة المراد تحديدها إلى جانب المعايير الأخرى المذكورة آنفاً. ولا بأس من أن نعيد هنا مقولة ابن هشام التي تكشف عن هذا الأمر كشفاً جلياً واضحاً؛ إذ يقول في الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب منها «ألا يراعي (أي المعرب) الشروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمل المعربُ اختلطت عليه الأبواب والشرائط»[1]، فالمصدر بنية صرفية مرتبطة بوظائف نحويّة مخصوصة كالمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمشتق مرتبط بالحال والنعت، بينما يرتبط الجامد بعطف البيان والبدل.. ولعلّ المثال الذي أورده ابن هشام على المشتبهات في بعض التراكيب التي قد تؤدي إلى تعدّد الإعراب إذا لم يتأملها المعرب كافٍ للدلالة على دور البنية في تحديد الإعراب؛ إذ يقول في مثل: «اغترف غرفةً بيده» «إن فتحتَ العين فمفعول مطلق وإن ضممتها فمفعول به، ومثلهما: حسوت حَسوة، وحُسوة»[2]، وهكذا تشكّل البنية الصرفية للكلمة ملحظاً دقيقاً يمكن الاستعانة به في تحديد وظيفتها النحويّة في التركيب، أو ترجيح وظيفة على أخرى. ولا يقتصر دور البنية الصرفية على ذلك بل قد يتجاوزه إلى تحديد إعراب كلمة سابقة لها أو لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة ما. فدور البنية الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة يتمثّل في التالي:

*** تحديد الوظيفة النحويّة للبنية نفسها[3]:**

ـ في المبتدأ إذا كان وصفاً يرفع ما بعده:

تنصّ قواعد العربية على أنّ المبتدأ إذا كان وصفاً منكراً معتمداً على نفيٍّ أو استفهام رافعاً

---

(١) ابن هشام.. مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب ٢/٥٩٩.

(٣) سنجتزىء بأمثلة متفرقة للدلالة على ذلك.

لاسم بعده يتمم المعنى فإن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما في قوله[٣]:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعنا إنْ يَظْعَنوا فعجيبٌ عيْشُ مَن قَطَنا

ويجوز في مثل هذا المثال أن يعرب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأً مؤخراً، إلاّ في حالتين يتحدد فيهما إعراب الوصف ومرفوعه اعتماداً على نوع البنية الصرفيّة فيهما:

* إذ يجب إعراب الوصف مبتدأ يرفع فاعلاً أو نائب فاعل إذا لم يطابق ما بعده؛ بأن يكون مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو جمعاً، ولا يجوز في مثل هذا أن يعرب الوصف خبراً والمرفوع مبتدأً مؤخراً؛ لئلا يتخالف المبتدأ وخبره في الإفراد والتثنية والجمع، وذلك كما في قوله[٢]:

أمُنْجزٌ أنتمو وعداً وثقتُ به أم اقتفيتم جميعاً عهد عُرقوب

* ويجب إعراب الوصف خبراً مقدّماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً إذا تطابقا في التثنية أو الجمع؛ كما في قولنا: أمجتهدان الطالبان؟ أو أمجتهدون الطلاب؟[٣].

ـ في الجامد إذا وقع بعد اسم:

فإنّ الأجود فيه ألا يتبع الاسم قبله على أنه صفة له؛ إذ الأصل في الصفة الاشتقاق، وباعتماد هذا الأصل يرجّح سيبويه الرفع في الاسم الجامد في مثل التراكيب الآتية: مررت بسرجٍ خزٌّ صفتُه، ومررت بصحيفة طينٌ خاتمُها، ومررت برجلٍ فضّةٌ حُليةُ سيفه. معلّلاً ذلك بقوله: «وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحاً، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصفةُ خزّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصفةٌ من خزٍّ. فكذلك هذا وما أشبهه»[٤]. ولذلك يعرَب الجامد بعد اسم الإشارة عطف بيانٍ لا صفة[٥]، ومنه أيضاً، في باب

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الأشموني في شرحه على الألفيّة ١/١٩٠، وأورده ابن هشام في شذور الذهب ٢٣٣، ومذكور كذلك في شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٧. قاطن: من قطن بالمكان أي أقام به، ظعن: سار ورحل.

(٢) من شواهد الأشموني، وهو غير معروف النسبة. عرقوب: رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد.

(٣) يجوز إعراب المرفوع بعد الوصف في مثل هذين المثالين فاعلاً على لغة: أكلوني البراغيث.

(٤) سيبويه. الكتاب ٢/٢٣ ـ ٢٤.

(٤) حتى المشتق إذا وقع بعد اسم الإشارة فإنه يعرب بياناً ولا يعرب صفة؛ لأنها «بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلت مررت بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه» سيبويه ٢/٧ ونشير هنا إلى أن اسم الإشارة حدد إعراب ما بعده، وسنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل بعد قليل.

الصفـة، أن يأتي التابع مخالفاً للمتبوع في التعريف والتنكير؛ كما في قولنا: «هذه مائةٌ ضربُ الأمير» إذ لا بد من رفعه على أنه مبتدأ «كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضرب الأمير. فإن قال: ضربُ أمير حسنت الصفة؛ **لأن النكرة توصف بالنكرة**»[1]، واعتماداً على التطابق بين النعت والمنعوت لا يصح أن نعرب «الذي جمع»، مثلاً، في قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذي جَمَعَ مالاً وعَدَّدَه**﴾[2]، نعتاً لما قبله؛ وإنما هو بدل أو نعت مقطوع بتقدير «أعني» أو «هو»[3].

ـ في التمييز والحال:

إذ يشترط فيهما أن يكونا نكرتين، لذلك «لا يكون في قولك: كم غلمانُك؟ إلّا الرفع؛ لأنّه معرفة، ولا يكون التمييز بالمعرفة. فإذا قلت: كم غلمانُك؟ فتقديره من العدد واضح: أعشرون غلاماً غلمانك؟ فإن قلت: أعشرون غلمانك؟ فذلك معناه، لأنّ ما أظهرت دليل على ما حذفت»[4]، ومنه المنصوب في مثل قولك «هذه الدراهم وزنَ سبعةٍ، وهذا الثوب نسجَ اليمن، وهذا الدرهم ضربَ الأمير- نصبت ذلك كله، وليس نصبه على الحال. لو كان كذلك لامتنع قولك: نسج اليمن، ضرب الأمير؛ **لأن المعرفة لا تكون حالاً**، ولكنها مصادر على قولك: ضرب ضرباً، ونسج نسجاً»[5].

ـ في عطف البيان:

فهو يشابه النعت في اشتراط التطابق بينه وبين متبوعه في التعريف والتنكير، لذلك خطّأ ابنُ هشام الزمخشري حين أعرب «أن تقوموا» في قوله تعالى: ﴿**قلْ إنَّمَا أعِظُكُم بِواحِدَةٍ أنْ تقُومُوا للهِ مَثْنَى وفُرَادَى**﴾[6]، و«مقام إبراهيم» في قوله تعالى: ﴿**فيهِ آياتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامَ إبْراهِيمَ**﴾[7]، عطفي بيانٍ، والصحيح أنهما بدل؛ إذ لا يشترط في البدل التطابق مع المتبوع[8]، كذلك لا يكون العطف مضمراً ولا تابعاً لمضمر؛ «لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق»[9] وباعتماد هذا الشرط

---

(١) سيبويه. . الكتاب/ ٢ ١٢٠ ـ ١٢١، وانظر أيضاً: المبرّد. . المقتضب ٤/٣٠٣ ـ ٣٠٥.

(٢) الهُمَزة/ ٢٠١.

(٣) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٥٧٤.

(٤) المبرد. . المقتضب ٣/٥٦. وفي النصّ إشارة إلى دور البنية الصرفية في التقدير، وهذا أمر سنعرض له في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

(٥) المبرّد. . المقتضب ٤/٣٠٣ ـ ٣٠٥.

(٦) سبأ/ ٤٦.

(٧) آل عمران/ ٩٧.

(٨) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/٥٥٤ ـ ٤٥٦.

(٩) السابق: ٢/٤٥٥. ونشير هنا إلى أنّ التشابه في الوظائف النحويّة قد يؤدي إلى التشابه في الشروط الصرفيّة. وهذا الشرط لا يقول به الكسائي؛ إذ يجيز أن ينعت الضمير بنعت للمدح أو الذم أو الترحم وعلى هذا القول لا =

الصرفي السابق لا يصح أن نعرب «أن اعبدوا الله» في قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهم إلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدوا اللهَ ربِّي وربَّكُم﴾[1]، عطف بيانٍ؛ وإنما هو بدل إذ يجوز في البدل أن يكون تابعاً لمضمر[2].

*** تحديد الوظيفة النحويّة لبنية لاحقة:**

إنّ ارتباط الكلمات في التراكيب المختلفة بعلاقات نحويّة ودلاليّة يعطي لكلّ واحدةٍ منها دوراً ملحوظاً في تحديد إعراب ما ترتبط به من المفردات المختلفة؛ فكما يشترط في الكلمة شروطاً صرفيّة محدّدة يشترط فيما ترتبط به شروطاً أخرى، وصحّة التركيب قائمة على تحقيق هذه الشروط جميعاً؛ فإن كان الحال نكرة فصاحبها معرفة، وإن كان لتمييز المفرد شروط صرفية مخصوصة كالتنكير والجمود فإن للمميّز أيضاً شروطاً صرفية يجب أن تراعى؛ إذ لا بدّ أن يكون اسماً تاماً «ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة، لأن المضاف لا يضاف ثانية»[3]، ولكي نوضّح كيف يكون للبنية الصرفية دورٌ في تحديد الوظيفة النحوّية لبنية لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة نسوق الأمثلة التالية:

- في ضمير الفصل:

هو ضمير يؤتى به بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر؛ ليفيد أنّ ما بعده خبرٌ لا تابع، كما أنّه يفيد التوكيد والاختصاص، ويشترط فيه أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يطابق ما قبله، ويشترط فيما قبله أن يكون معرفةً، ويشترط فيما بعده، أيضاً، أن يكون معرفةً أو كالمعرفة[4]. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْك مَالاً وَولَداً﴾[5] و﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّم الغُيُوب﴾[6]، وباعتماد الشروط الصرفيّة السابقة في ضمير الفصل وما قبله وما بعده لا يصح لنا أن نعرب الضمير في مثل قولنا: «ما أظن أحداً هو خير منك»، و«ما أجعل رجلاً هو أكرم منك» ضمير فصل؛ لأنّ ما قبله نكرة، فالضمير في مثل هذه التراكيب يعرب مبتدأ. فمجيء الاسم قبله نكرة حدّد إعرابه ومنع أن يكون فصلاً[7].

= يمتنع أن يأتي العطف تابعاً لمضمر.

(١) المائدة/ ١١٧.

(٢) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٥٤.

(٣) رضيّ الدين.. شرح الكافية ١/٢١٨.

(٤) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٩٦.

(٥) المائدة/ ١٠٩.

(٦) الكهف/ ٣٩.

(٧) انظر: سيبويه ٢/٣٩٥ - ٣٩٦. وابن يعيش.. شرح المفصل ٣/١١٢.

ـ في معمول اسم الفاعل واسم المفعول:

معلومٌ أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل فعلهما؛ فيرفعان فاعلاً أو نائب فاعل، وينصبان مفعولاً[1]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2] وقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاس﴾[3]، إلاّ أنّ حكم معمولهما يختلف باختلاف بنيتهما؛ إن كانا مجرّدين من «ال» أو مقترنين بها، ولنأخذ اسم الفاعل مثالاً على ذلك:

ـ إن كان مجرّداً من «ال» جاز في معموله النصب على المفعولية والجرّ بالإضافة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[4]، وقوله أيضاً: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[5]، إذ قرىء بالتنوين والنصب، وبغير التنوين والجر[6].

ـ إن كان مقترناً بـ«ال» لم يجز في معموله إلاّ النصب على المفعوليّة، نحو قولنا «القارىءُ الكتاب، الآخذُ العلمَ؛ «لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة، وأنت إذا نوّنت شيئاً من هذا نصبت ما بعده»[7] ويسري هذا الحكم على المثنى والمجموع منه أيضاً؛ وذلك كما في قولـه تعالى: ﴿والمُقِيمين الصَّلاةَ والمؤتُون الزَّكَاةَ﴾[8]، وإذا كُفّت النون عنهما جُرَّ المعمول، مضافاً إليه، وقد ينصب على قلّة. فاقتران اسم الفاعل بـ «ال» الموصولة حدّد إعراب معموله وقصره على النصب على المفعوليّة، ومنع أن يجرّ بالإضافة[9].

ـ في الحال والصفة:

تختلف الحال عن الصفة في أنّ صاحبها لا بدّ أن يكون معرفة[10]، أمّا متبوع الصفة فلا يشترط فيه ذلك، ولكن يشترط في الصفة أن تطابق موصوفها تعريفاً وتنكيراً، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، لذلك لا يكون ما بعد «الشمس» في قولنا: «ظهرت الشمسُ مشرقةً إلا حالاً» لأن المتبوع معرفة والتابع نكرة، وفي هذا يقول سيبويه «واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر، وذلك

(١) هنا فوارق بين هذه المشتقات في العمل؛ فلكل نوع منها شروط خاصة به، وليس هذا مكان التفصيل في ذلك.

(٢) البقرة/ ٣٠. (٣) هود/ ١٠٣.

(٤) الطلاق/ ٣. (٥) الزمر/ ٣٨.

(٦) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن الكريم.. الجزء الثالث من القسم الثاني ٥٦٧. دار الحديث. القاهرة. ونلاحظ هنا أن البنية الصرفية لها دور في تعدد الإعراب لا تحديده. وهذا أمر سنفصل فيه القول في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

(٧) أبو بكر من السرّاج.. الأصول في النحو ١/ ١٢٩.

(٨) النساء/ ١٦٢. (٩) انظر: سيبويه.. الكتاب ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٠) إلا في حالات معدودة؛ كأن تتقدم الحال على صاحبها أو أن يخصص إما بوصف أو إضافة..

قولك: مررت بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حدّ الصفة في النكرة»[1]، وتظهر قيمة هذا الفرق بين الحال والصفة في إعراب الجمل وأشباه الجمل؛ إذ لا يكون ما بعد المعرفة إلاّ حالاً؛ كما في قولنا «خل زيداً يمزح ـ أي مازحاً؛ لأنه لا يصلح أن يكون وصفاً لما قبله لكونه معرفة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِم يَلعَبون﴾ فهو حال من المفعول في ذرهم»[2].

ـ في «إلاّ» إذا وقعت صفة:

تُحمَل «إلا» على «غير» في مجيئها صفة لما قبلها، ويشترط لذلك أن يكون الموصوف بها جمعاً منكوراً غير محصور؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَة إلاّ الله لَفَسَدَتا﴾[3] «وإنما اشترط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها استثناء؛ وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان أو تقديراً، فلا تقول في الصفة جاءني رجل إلا زيد، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفاً كما جاز في غير، وذلك ليكون أظهر في كونها صفة، وشرط كون الجمع منكراً، لأنه إذا كان معرفاً نحو جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء..»[4].

* تحديد الوظيفة النحويّة لبنية سابقة:

وهذا التحديد معتمدٌ على الروابط بين الكلمات في التراكيب، وعلى طبيعة العلاقات بينها، وعلى نوع الأبنية المرتبطة بها، وأوضح ما يكون ذلك في إعراب أسماء الشرط والاستفهام؛ إذ يعتمد إعرابها على نوع البنية المرتبطة بها؛ سابقةً كانت أو لاحقةً، ونورد، هنا نصّاً لابن هشام يحدد فيه إعراب أسماء الشرط والاستفهام معتمداً في ذلك على نوع البنية الصرفية الواقعة بعدها؛ إذ يقول:

«... وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ؛ نحو «منْ أبٌ لك» فهي مبتدأ، أو اسم معرفة؛ نحو «من زيد» فهي خبر أو مبتدأ..، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة؛ نحو «من قام» ونحو «من يقم أقم معه»... وإن وقع بعدها فعل متعدّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به؛ نحو (فأيّ آيات الله تُنكرون) ونحو (أياماً تَدْعو)...، وإن كان واقعاً

---

(١) سيبويه.. الكتاب ٢/ ٨ ـ ٩.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/ ٥١.

(٣) الأنبياء/ ٣٢. وإعراب «إلا» في هذه الآية صفة مفعول فيه على المعنى؛ انظر في إعراب هذه الآية ابن هشام. مغني اللبيب ٢/ ٥٣٧.

(٤) رضي الدين.. شرح الكافية ١/ ٢٤٥، وانظر في وقوع «إلا» صفة: سيبويه ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٥.

على ضميرها؛ نحو «من رأيته» أو متعلقها؛ نحو «من رأيت أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف بعدها يفسره المذكور»[1].

ويتّخذ سيبويه منهج الاستبدال بين الأبنية وسيلةً لتحديد الوظائف النحويّة لبعض الكلمات معتمداً في ذلك على طبيعة الأبنية الصرفيّة التي ترتبط بها في التركيب؛ إذ يبيّن أنه لولا وجود أنواع مخصوصة من الأبنية الصرفيّة في التركيب وارتباطها بالكلمة المراد إعرابها لاختلف الإعراب وتغيّرت الوظيفة؛ من ذلك، مثلاً، قوله: «ومما لا يكون إلّا رفعاً قولك: أأخواك اللذان رأيتُ؛ لأن رأيت صلة للذين وبه يتم اسماً، فكأنك قلت: أأخواك صاحبانا»[2] فطبيعة الاسم الموصول التي تستلزم وجود صلة بعدها تتم بها منعت الفعل أن يتعدى إلى الاسم فارتفع الاسم بالابتداء. ومن ذلك أيضاً قوله: «وتقول: أذكر أنْ تلدَ ناقتُك أحَبُّ إليك أم أنثى، كأنه قال: أذكَرٌ نتاجُها أحَبُّ إليك أم أنثى. فأن تلد اسم، وتلد يتم الاسم كما يتم الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل. وتقول: أزيدٌ أنْ يضربَه عمروٌ أمْثَلُ أم بشْرٌ، كأنه قال: أزيدٌ ضَرْبُ عمرو إيّاه أمْثَلُ أم بشْرٌ، فالمصدر مبتدأ وأمثل مبني عليه ولم ينزل منزلة يفعل»[3] فوجود الفعل في صلة «أنْ» منعه أن ينصب الاسم، فلم يبق في الاسم قبلها إلا أن يرفع على الابتداء[4].

فهذه أمثلة متفرّقة حاولنا أن نستعين بها لنبيّن أن للبنية الصرفيّة موقعاً ملحوظاً يُلتفت إليه، ودوراً واضحاً يعوّل عليه في تحديد الوظائف النحويّة للكلمات، إضافة إلى القرائن والمعايير الأخرى. ونذكّر، هنا، أنّ هذا الملحظ مقترنٌ بالمستوى النحوي الخالص، والمعاني الوظيفية المجرّدة، وأنه، في بعض الأحيان يتخلف عن أداء دوره في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة، كما سنشير إليه في النقطة التالية، وفي مثل هذه الحالات التي يتراجع فيها ملحظ البنية الصرفيّة عن أداء دوره في تحديد إعراب الكلمة يتّجه المعربون إلى غيره من الملاحظ كالدلالة والموقع وغيرهما.

٢ ـ دور البينة الصرفيّة في تحديد الحالة الإعرابية:

يظهر دور البنية الصرفيّة في تحديد الحالة الإعرابية للكلمة في بابين من أبواب النحو في العربية؛ وهما:

---

(١) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٢) سيبويه.. الكتاب ١/١٢٨.

(٣) سيبويه.. الكتاب ١/١٣٠ ـ ١٣١.

(٤) يلاحظ هنا أن للموقع دوراً كذلك في تحديد إعراب الكلمة ذكر، أو زيد؛ إذ لو وقع الاسم في صلة أن لنصب بالفعل.

* المنادى:

يقدّر المنادى عند النحاة العرب بأنّه مفعول به، فإذا قلت: يا محمدُ، أو يا خالقَ الكون.. فهو في التقدير عندهم: أدعو محمداً، وأدعو خالق الكون.. لذلك يحسب هذا الباب من المنصوبات ويذكر عادة معها. إلا أنّ إعراب المنادى لا يطّرد اطّراداً واحداً بل يختلف حسب نوع البنية الصرفيّة الواقعة في هذا الموقع:

ـ إذ لو كان المنادى مفرداً معرفةً بُني على ما يرفع به لو كان معرباً «وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو يا زيدُ، أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة؛ نحو يا رجل أقبل، تريد رجلاً معيناً»[1]، فالمعرفة كما في قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾[2] والنكرة المقصودة كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾[3].

ـ أمّا إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف «وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه»[4] فإنه يجب في هذه الأحوال أن ينصب، فالنكرة غير المقصودة كما في قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي[5]:

أيا راكباً إمّا عرضت فبلغنْ نَدامايَ من نَجْران ألّا تَلاقيا

والمضاف كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الكِتابِ تَعالَوا إلى كَلِمةٍ سَواءٍ بيْنَنا وبَيْنَكم﴾[6]، والشبيه بالمضاف كما في قوله تعالى أيضاً: ﴿يا حَسرَةً عَلى العِبَادِ﴾[7].

وإعراب صفة المنادى محكومٌ بالبنية، كذلك، بنية المنادى وبنية الصفة؛ إذ لو كان مفرداً

(١) الأشموني.. شرح الأشموني على الألفية ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٢) هود/ ٤٨.

(٣) هود/ ٤٤. وانظر في تعليل النحاة بناء هذا النوع من المنادى: سيبويه.. الكتاب ٢/١٨٢، والمبرّد.. المقتضب ٤/٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) الأشموني.. شرح الأشموني على الألفية ٣/١٣٩ ـ ١٤٠.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ١/٣١٢، والأشموني ٣/١٤٠، وابن هشام في شذور الذهب ١٤٥، وفي شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٧. وعرضت: أتيت العروض وهي مكة والمدينة، ونداماي: جمع ندمان.

(٦) آل عمران/ ٦٤.

(٧) يس/ ٣٠، وفي الآية توجيهات إعرابية أخرى، حسب القراءة، انظر في إعرابها: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الثالث، القسم الأول ٦٢٩.

وكانت هي كذلك جاز فيها البناء والنصب؛ باعتماد لفظ المنادى في الحالة الأولى وموضعه في الحالة الثانية. أما إذا كان المنادى مضافاً فلا يجوز في صفته إلا النصب، سواء كانت مفردة أو مضافة؛ «لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والوضع موضع نصب»[1]. وإذ جاءت الصفة مضافة لم يكن إلا النصب كذلك؛ لأنك «إذا نعتّ شيئاً بشيء فهو بمنزلته لو كان في موضعه فقولك: مررت بزيد الظريف كقولك: مررت بالظريف، وكذلك مررت بعمرو العاقل. فأنت إذا قلت يا زيد الظريف ـ فتقديره: يا ظريف على ما حددت لك. وقولك: يا زيد ذا الجمة، بمنزلة: يا ذا الجمة. فلذلك لم يكن المضاف ـ إذا كان نعتاً ـ إلا نصباً»[2].

* اسم «لا» النافية للجنس:

يشابه «اسم لا النافية للجنس» المنادى في أنّ المفرد منه مبنيٌّ، إلا أنّه يبنى على ما ينصب به، نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَه﴾[3]، والمضاف والشبيه بالمضاف معرَبٌ منصوب. فهذان بابان في النحو كان للبنية الصرفيّة فيها دور في تحديد الحالة الإعرابية لها من حيث البناء، والإعراب، وقد ذكر النحاة في مصنّفاتهم أسباب هذا التراوح بين البناء والإعراب.

ثالثاً ـ دور البنية الصرفيّة في تعدّد الإعراب:

يتحقق تعدّد الإعراب في تركيب ما إذا وُجدت فيه بنية صرفيّة تصلح أن تعبّر عن عدة وظائف نحويّة دون أن يؤدي ذلك إلى اختلالٍ في معنى التركيب[4]؛ فتعدّد الإعراب ما هو إلا تعدّد الوظائف النحويّة التي يمكن للبنية الصرفيّة أن تعبّر عنها، وهذا أمر يؤدي إلى وجود مجموعة مختلفة من البنى التركيبية الكامنة للجملة الواحدة، وفي مثل هذه الحالات يتراجع ملحظ البنية الصرفيّة عن أداء دوره في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة ويبرز دور الدلالة والمعنى العام لسياق الكلام والأبعاد الخارجية له.. وغير ذلك من الملاحظ التي يعوّل عليها في إعراب الكلمة، وفي ترجيح أحد المعاني الوظيفيّة على غيره؛ كترجيح الحال على المفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿ثُمّ

---

(١) أبو بكر بن السرّاج.. الأصول في النحو ١/٣٤٣، ويلاحظ، هنا اعتبار الموقع إضافة إلى البنية.

(٢) المبرّد.. المقتضب ٤/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وهنا أيضاً اعتُبر الموضع إضافة للبنية.

(٣) يونس/ ١٠٧.

(٤) للتعدد الإعرابي أسباب أخرى تتجاوز العلاقات التركيبيّة الصرفيّة المجردة: كتنوّع اللهجات واختلاف منهاج التحليل، أحياناً، عند نحاة العربية، انظر في ذلك: نهاد الموسى.. أضواء على مسألة التعدد في العربية. مجلة أفكار، ع(٢٨)، ١٩٧٥م. ٣٩ ـ ٥٥.

اسْتَوَى إلى السَّمَاء وهِيَ دُخَان فَقَال لَها ولِلأرضِ ائتِيَا طَوْعاً أوْ كُرْهاً قَالتَا أتَيْنَا طائِعين﴾[1] لمجيء الحال في موضع المصدر السابق ذكره»[2]، فالترجيح، هنا اعتمد على سياق الكلام في الآية، وعلى وجود بنية صرفيّة تعبّر تعبيراً صريحاً عن وظيفة الحال «طائعيْن» وترتبط بالبنية المراد تحديد إعرابها ارتباطاً دلالياً.

ويعدّ النظر في الأبعاد الدلاليّة للجملة التي تحتمل فيها كلمة ما عدة معانٍ نحويّة من المحاور الرئيسة التي قامت عليها النظريّة التحويلية في دراسة اللغة؛ إذ يعوّل التحويليون على المعاني الكامنة في الجملة ويرون أن الاقتصار على التحليل الوظيفي النحوي الصرف عاجزٌ عن معالجة هذا النوع من الجمل[3]، وهذا أمرٌ صدر عنه النحاة صدوراً طبيعياً فرجّحوا إعراب كثير من الأبنية في تراكيب مختلفة اعتماداً على السياق العام والعلاقات الدلالية بين مفردات التركيب، عندما وجدوا أنّ ذلك غير ممكن على المستوى النحويّ الخالص، وقد صرّح ابن هشام بهذه المسألة تصريحاً مباشراً لا لبس فيه، بل إنه وضعها في شكل قاعدة عامة يجب أن تُتّبع؛ فقد جعل الجهة التاسعة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها: «**ألا يتأمّل عند وجود المشتبهات**»، وما هذه المشتبهات إلا أبنية صرفيّة متوحّدة لأبواب نحويّة مختلفة، وما التأمل الذي ينبّه عليه ابن هشام إلّا الملاحظ النحويّة والدلالية والسياقية والمقاميّة المختلفة التي يجب أن تُراعى في مثل هذه التراكيب، والتي تعطي لكلّ تركيب عميق للبنية السطحية للجملة معناه الخاص وأبعاده الدلاليّة المميّزة، ويكفينا هذا المثال نستدل به على إدراك ابن هشام هذه المسألة إدراكاً شاملاً دقيقاً، إذ يقول: «قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منهما؛ فينظر في أولاها كقوله تعالى: **﴿فَاجْعَلْ بَيْننا وبَيْنك مَوْعداً﴾** فإن الموعد محتمل للمصدر ويشهد له (لا نُخْلفُهُ نَحْنُ ولا أنْتَ) وللزمان ويشهد له (قالَ مَوْعدُكُم يَوْم الزّينة) وللمكان ويشهد له (مكاناً سُوى) وإذا أعرب (مكاناً) بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعين ذلك»[4].

وقد يرتبط التعدد في الإعراب بظاهرة التقدير في النحو العربي؛ إذ كثيراً ما يكون أحد الوجوه المقرّرة في إعراب الكلمة ذات الأبعاد الوظيفيّة المتعدّدة قائماً على القول بحذف بعض عناصر التركيب؛ من ذلك مثلاً قولهم في إعراب المصدرين: خوفاً، وطمعاً في قوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذي**

---

(١) فصّلت/ ١١.

(٢) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٦١.

(٣) انظر في ذلك: جون سبول: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، ع٨ ـ ٩، ١٢٦ وما بعدها.. ونهاد الموسى.. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٧٢ وما بعدها.

(٤) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٩٥.

﴿يُرِيكُم البَرْقَ خَوفاً وطَمَعاً ويُنْشِىء السَّحَاب الثِّقَال﴾[1] أنهما مما يحتمل المصدريّة على تقدير: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، أو الحالية بمعنى خائفين وطامعين، أو المفعول لأجله بمعنى لأجل الخوف والطمع[2].

وينتج تعدّد المعنى الوظيفيّ للبنية الصرفيّة الواحدة في التركيب عن عدّة أمور؛ أهمّها:

* **الاشتراك في الشروط الصرفيّة بين الأبواب النحويّة:**

إذ قد تشترك بعض الأبواب النحويّة في الشروط الصرفيّة الموضوعة لها، ويصاحب هذا الاشتراك، عادةً، تطابقٌ في الحالة الإعرابية؛ كالنصب فيها جميعاً أو الجر أو الرفع، فينتج عن ذلك ارتداد البنية الصرفيّة المشتركة بين تلك الأبواب إلى عدّة معانٍ نحويّة، كلها صحيحة، مما يؤدي إلى تعدّد الأوجه الإعرابية للبنية المذكورة، ولولا ارتباط الشروط الصرفيّة لمثل هذه الأبواب بشروط دلاليّة وموقعيّة مخصوصة لما أمكن ترجيح وجه إعرابيّ على آخر. وهذا قد يحدث أحياناً فتتساوى جميع الأوجه الإعرابيّة دون وجود مرجّح يرجح أحد الأوجه على غيره. وسأحاول أن أعرض لبعض الأبواب النحويّة التي تشترك في الشروط الصرفيّة والحالة الإعرابية، وأضرب لكل واحد منها مثالاً أو مثالين لنرى كيف يؤدي مثل هذا الاشتراك إلى القول بتعدّد الإعراب، وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّ الاشتراك في الشروط الصرفيّة لا يقتصر على مثل هذه الأبواب، أي التي يكون الملحظ الصرفيّ فيها واضحاً ومحدّداً؛ إذ قد يحدث الاشتراك بين بابٍ نحويّ يتسع المجال الصرفيّ فيه ليشمل أبنية صرفيّة كثيرة وآخر يشترط فيه شرطٌ صرفيٌّ يمثل أحد الأبنية التي يشملها الباب الأول؛ كالاشتراك الحادث أحياناً بين المفعول المطلق والمفعول به، وسيتضّح كل هذا من خلال الأمثلة:

* **المفعول المطلق والمفعول لأجله:**

يشترك المفعول المطلق والمفعول لأجله في أنّهما مصدران منصوبان، إلّا أن الثاني يتميّز عن الأول في كونه بلفظٍ مخالفٍ لفعله، أما المفعول المطلق فيشترط فيه أن يكون مطابقاً لفعله في اللفظ، إلا أنه قد ينوب عن المصدر فيه ما يؤدي وظيفته النحويّة ويكون مخالفاً للفظ فعله، وفي مثل هذه الأبنية يحصل الاشتراك بين المفعول المطلق والمفعول لأجله؛ وقد يحدث الاشتراك،

---

(١) الرعد/ ١٢.

(٢) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/ ٥٦١. وانظر في مثل هذا الإعراب: محمد عبدالخالق عضيمة. . دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث من الجزء الثاني، ص٦٥١ وسنشير إلى هذا الأمر في أثناء عرض الأمثلة والاستشهاد بها.

أيضاً، على تقدير عاملٍ محذوف يكون بلفظ المصدر المذكور؛ وذلك كما في قوله تعالى:

ـ ﴿والأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وألْقَيْنا فِيها رَوَاسِيَ وأَنْبَتْنَا فِيها مِنْ كُل زَوْجٍ بَهِيج. تَبْصِرَةً وذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبْ﴾ إذ يجوز في «تبصرة وذكرى» أن يكونا مصدرين أو مفعولاً لأجله[1].

ـ ﴿فَلا تَعْلَم نَفْسٌ ما أُخْفِي لَهُمْ مِنْ قرّةِ أَعْيُن جَزاءً بِما كَانُوا يَعْمَلُون﴾

إذ يعرب «جزاء» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: جوزوا، أو مفعولاً لأجله للفعل «أخفي»[2].

* البدل وعطف البيان:

يتميّز البدل عن عطف البيان في بعض الوجوه الصرفيّة[3]، إلاّ أنهما يشتركان في الجمود والتعريف وذلك كما في قوله تعالى:

ـ ﴿آمَنَّا بِرَب العالَمِين. رَب موسى وهَارُون﴾ إذ يحتمل في «ربّ موسى» البدل وعطف البيان[4].

ـ ﴿إنّكَ بالوَادي المُقدّس طُوى﴾.

إذ لمّا كان «طوى» علماً احتمل البدليّة وعطف البيان؛ لأنهما يتشركان في جواز مجيئهما علماً[5].

* الصفة والبدل:

الأصل في الصفة الاشتقاق ومطابقة الموصوف، أما البدل فلا يشترط فيه ذلك؛ إذ قد يأتي مشتقاً وقد يأتي جامداً، وإن كان الأكثر فيه أن يأتي جامداً، وقد يطابق متبوعه وقد لا يطابقه. فلما اتّسعت دائرة الشروط الصرفيّة فيه أمكن أن يلتقي بالصفة في شروطها، فأدّى ذلك إلى تردد الإعراب بينهما في بعض التراكيب؛ كما في قوله تعالى:

ـ ﴿الله لا إله إلاّ هُو الحَيُّ القيّوم﴾

---

(١) انظر: أبو حيّان. . البحر المحيط ٨/١٢١، مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض ـ السعودية، والجمل. . الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ٤/١٨٩. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، العكبري. . إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/٢٤١. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط٢. والآية من سورة: ق/٧ ـ ٨.

(٢) انظر: الجمل ٣/٤١٧، والعكبري ٢/١٩٠. والآية من سورة: السجدة/ ١٧.

(٣) ذكرنا بعضها في المبحث السابق.

(٤) انظر: ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/٥٦٨. والآية من سورة الأعراف/ ١٢٢.

(٥) انظر: أبو حيّان ٦/٢٣١. والآية من سورة: طه/ ١٢.

إذ يعرب «الحي» صفة للمبتدأ «الله» أو بدل من «هو»[1].

*** المفعول المطلق والمفعول به:**

يمثّل المفعول به باباً نحوياً يتّسع الشرط الصرفيّ فيه ليشمل كل الأبنية الصرفيّة المندرجة تحت الاسم، لذلك يحدث الاشتراك بينه وبين المفعول المطلق في الشرط الصرفي للأخير منهما؛ ويؤكد هذا التلاقي أنّ كلاً منهما منصوب، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:

ـ ﴿ولاَ أَخَافُ ما تُشْرِكون بِهِ إلاَّ أنْ يَشاءَ رَبِّي شَيْئاً﴾

إذ يحتمل أن يكون «شيئاً» مصدراً بمعنى مشيئة، أو مفعولاً به[2].

*** الاستثناءات على الحدّ:**

ذكرت في الفصل السابق أنّ النحاة كانوا يذكرون الشرط الصرفيّ للباب النحوي في الحدّ الموضوع لتعريفه؛ وأنهم كانوا، بعد ذلك، يذكرون الاستثناءات على ذلك الحدّ؛ فالشرط الصرفيّ الموضوع في الحدّ يمثّل أصلاً عاماً قد يُلْتزم به وقد يُخرَج عليه في استثناءات مختلفة؛ فالأصل في الحال، مثلاً، أن تكون نكرة مشتقة، إلاّ أنّ هذا الأصل قد يُتجاوز عنه فتأتي الحال معرفة، أحياناً، وجامدة أحياناً أخرى، فيحدث الاشتراك، حينئذٍ، بينها وبين باب نحوي آخر يمثّل الاستثناء الصرفي فيها أصلاً صرفياً فيه؛ كالتمييز، مثلاً، الذي يمثل الجمود فيه أصلاً صرفياً عاماً.

ولهذه الاستثناءات دور كبير في القول بالإعراب التعدّدي؛ فإن كان الشرط الصرفيّ النحويّ يضيّق دائرة الإعراب ويحددها فإن الاستثناءات الصرفيّة فيه توسّع تلك الدائرة وتفتحها على احتمالات عدّة؛ إذ تمثل نقاط التقاء بينه وبين أبواب نحويّة أخرى. ومن أهم الأبواب النحويّة التي تتحقق فيها هذه الظاهرة:

*** الحال والتمييز:**

إذ الأصل في الحال الاشتقاق، وفي التمييز الجمود، كما أشرت إلى ذلك، ولكنهما قد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة، ويأتي التمييز مشتقاً، فيؤدي ذلك إلى جواز إعراب الكلمة حالاً أو تمييزاً، ولكن إذا صلح دخول «من» عليها كان ذلك مرجحاً للتمييز على الحال؛ كما في قوله تعالى:

---

(١) انظر: أبو حيّان ٢/٢٧٧. وللكلمة إعراب آخر، وكله معتمد على نوع البنية وموقعها وطبيعة العلائق التي تربطها بسائر الكلمات في الآية. والآية من سورة: البقرة/ ٢٥٥.

(٢) انظر: أبو حيّان ٤/١٧٠. والعكبري ١/٢٥٠. والآية من سورة: الأنعام/ ٨٠.

- ﴿وَكَفى باللهِ ولياً وكَفى باللهَ نصيراً﴾

إذ قيل في إعراب «ولياً» و«نصيراً» إنهما حالان، وقيل: تمييز، وهو أرجح؛ لصلاحيّة دخول (من) عليهما[1].

* **الحال والمفعول المطلق والمفعول لأجله:**

من الاستثناءات على الحدّ في باب الحال مجيئها مصدراً منكراً، وقد عبّر ابن مالك عن هذا الأمر بقوله في الألفيّة:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقعْ بكثرة كبغتةً زيدٌ طلعْ

وقد يأتي معرفة، ولكنه قليل[2]. وفي هذا الاستثناء يحتمل أن تلتقي الحال بالمفعول المطلق أو المفعول لأجله أو بهما معاً. كما يتضح في الآيات التالية:

- ﴿ثُم ادْعُهنّ يأتِينَكَ سَعْياً﴾

إذ يعرب «سعياً» حالاً من ضمير الطيور، بمعنى ساعيات، أو مصدراً لفعل محذوف بتقدير: يسعين سعياً[3].

- ﴿ثم أرْسَلْنا رُسلَنا تَتْرى﴾

«تترى»: يجوز أن يكون حالاً؛ بمعنى متواترين واحداً بعد واحد، ويجوز أن يكن نعتاً لمصدر محذوف على تقدير: إرسالاً تترى؛ أي متابعاً[4]

- ﴿أفحَسِبْتُم أنّما خَلَقْنَاكُم عَبَثاً وأنّكُم إلَيْنَا لا تُرْجَعُون﴾

إذ يحتمل في «عبثاً» أن يكون مفعولاً لأجله؛ أي لأجل العبث. أو حالاً؛ بمعنى عابثين[5].

- ﴿يُوحي بعْضهُم إلى بَعضٍ زُخْرُف القَوْل غرُوراً﴾

إذ يجوز في «غروراً» أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً ليوحي، أو حالاً[6].

---

(١) انظر: أبو حيّان ٤/١٣١. والآية من سورة: الأنعام/ ٤٥.

(٢) اختلف توجيه العلماء لمثل هذه المصادر؛ فهي عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، وهي عند الأخفش والمبرد منصوبة على المصدريّة والعامل فيها محذوف، وهي عند الكوفيين كذلك إلا أن ناصبها الفعل المذكور. انظر: الأشموني. شرح الأشموني على الألفية، ٢/١٧٢.

(٣) انظر: أبو حيان ٢/٣٠٠، العكبري ١/١١٠ - ١١١. والآية من سورة: البقرة/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الجمل ٣/١٩٣ - ١٩٤. والآية من سورة: المؤمنون/ ٤٤.

(٥) انظر: أبو حيّان ٦/٤٢٤. والآية من سورة: المؤمنون/ ١١٥.

(٦) انظر: أبو حيّان ٤/٢٠٧، العكبري ١/٢٥٨. والآية من سورة: الأنعام/ ١١٢.

* المفعول المطلق والظرف والحال:

قد تلتقي هذه الأبواب الثلاثة في بعض التراكيب، إلا أنّ ذلك يصاحبه، عادةً، تقدير محذوف يناسب كل باب منها؛ «من ذلك (سرت طويلاً) أي سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرته طويلاً، ومنه ﴿وأُزْلِفَتْ الجَنَّةُ للمُتّقينَ غَيْرَ بَعيد﴾ أي إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي الإزلاف ـ في حالة كونه غير بعيد»[1].

* الجوامد والمبنيّات:

تمثّل الجوامد والمبنيّات سبباً من أسباب القول بالإعراب التعدّدي؛ إذ تعطي بنيتها التي لا تظهر عليها علامات الإعراب فرصاً لاحتمالات إعرابية متعددة: لأنّ الموقع الذي قد تقع فيه يصلح، أحياناً، لأن يعبّر عن عدّة وظائف نحويّة، فينتج عن ذلك أنّ الموقع النحويّ يحتمل احتمالات مختلفة، والبنية عاجزة عن تحديد احتمال واحد منها. وهذا أمر نادر الحدوث؛ إذ لا يعتمد تحديد الوظيفة النحويّة على البنية والإعراب فقط؛ فهناك قرائن أخرى مختلفة تُعين على ذلك، ولكنّه، رغم هذا، يحدث أحياناً، فينتج عنه جمل تحتمل معنيين أو أكثر، ولكلّ معنى إعرابٌ مختلف.

وتُعدّ الضمائر المرفوعة والموصلات المحلاة بأل من أكثر الجوامد دوراً في تعدّد الإعراب؛ إذ تترجّح الأولى منها بين ثلاث وظائف مختلفة؛ الابتداء، والتوكيد، والفصل، أو بين اثنتين منها، وأحياناً بين وظيفتيّ الابتداء والشأن[2]، وتتردّد الثانية منها، أحياناً، بين البدل والنعت والخبر[3]. ولكن هذا التردد بين الوظائف السابقة مرهونٌ بشروط وأوضاع مخصوصة تعكس طبيعة العلاقات بين العناصر اللغويّة في التركيب؛ إذ لا يقتصر الأمر فيه على وجود بنية صرفيّة جامدة وموقعٍ نحويّ متعدّد الاحتمالات؛ بل إنّه محكومٌ بارتباط العناصر بعضها ببعض في السياق عموماً، وبصحة التركيب في كل احتمال على المستوى النحويّ والدلالي. لذلك نجد أحياناً أنّ ما يصلح للابتداء والتوكيد من الضمائر، مثلاً، قد لا يصلح لأن يكون ضمير فصل؛ فكلّ احتمال إعرابيّ محكومٌ بأوضاع مخصوصة وعلاقات معيّنة، وهذا أمر يطول التفصيل فيه وليس هذا موضعه.

فمن الأمثلة على تردد الإعراب في الضمير المرفوع بين الابتداء والتوكيد والفصل قوله تعالى:

---

(١) ابن هشام. . مغني اللبيب ٢/٥٦١.

(٢) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة. . دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الأول من القسم الثالث، ١٣٦ وما بعدها.

(٣) انظر: السابق، الجزء الرابع من القسم الثالث، ص٥٧ وما بعدها.

- ﴿أَلَا إِنَّهُم هُمُ السُّفَهَاء ولكَن لَا يَعْلَمُون﴾

إذ يحتمل في الضمير «هم» أن يكون مبتدأ خبره السفهاء، أو توكيداً لاسم «إنّ» أو فصلاً[1].

- ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُو الأَبْتَرْ﴾

إذ يحتمل الضمير فيها، أيضاً، الابتداء، والتوكيد، والفصل. ويتراجع ملحظ البنية هنا عن ترجيح وجه على وجه ويتقدّم ملحظ الدلالة ليكون هو المعوّل عليه في ذلك؛ إذ يقول أبو حيّان: «الأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به، لا رسول الله ﷺ، فجميع المؤمنين أولاده، وذكره مرفوع على المنائر والمنابر..»[2].

ومن الأمثلة على تردّد الإعراب بين البدل والصفة في اسم الموصول قوله تعالى:

- ﴿إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَاب. الَّذين يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ ولاَ ينْقضُون المِيثَاقْ﴾

إذ يجوز في «الذين» أن يكون صفة لأولي الألباب، أو بدلاً منه[3].

وكثيراً ما تلتقي الحال مع الظرف في ألفاظ تدل على الزمان أوالمكان فيتردّد الإعراب بينهما، ولكلٍّ دلالته ومعناه الخاص؛ وذلك كما في قوله تعالى:

- ﴿يَوْم تَرى المُؤمِنينَ والمُؤمِنَات يَسْعى نُورهُم بيْنَ أَيْديهِمْ﴾

إذ يعرب «بين» ظرفاً، أو حالاً من «نورهم»[4].

وهكذا نرى أنّ تعدّد الإعراب في العربيّة قائم على تجاوز البنية السطحيّة للجملة، وعلى سبر أغوار العلاقات العميقة التي يعبّر كلّ واحد منها عن تركيب نحويّ صحيح ومعنى دلاليّ جائز، وأن البنية الصرفيّة كان لها دورٌ بارزٌ في هذه الظاهرة؛ فعلى الرغم من تراجعها عن أداء دورها كملحظ رئيسٍ يُعين على تحديد الوظيفة النحويّة التي تعبّر عنها إلا أنّ هذا التراجع فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية التي نقول بها وأبرز دور الملاحظ النحويّة الدلاليّة الأخرى لتُؤخذ بالاعتبار عند ترجيح احتمال على آخر.

---

(١) انظر: أبو حيان ١/٦٧. والآية من سورة: البقرة/ ١٣.

(٢) أبو حيّان.. البحر المحيط ٨٠/٥٢٠. والآية من سورة: الكوثر/ ٣.

(٣) انظر: أبو حيّان ٥/٣٨٥. والآية من سورة: الرّعد/ ٢٠.

(٤) انظر: العكبري ٢/١٥٥. والآية من سورة: الحديد/ ١٢.

المبحث الثاني

دور البنية الصرفية في النظم

يتشكّل دور البنية الصرفيّة في النظم في ثلاثةِ محاور رئيسةٍ، هي:

١ ـ دور البنية الصرفيّة في الإيجاز والاختصار والربط والوصل.

٢ ـ دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير.

٣ ـ دور البنية الصرفيّة في الحذف والتقدير.

ولكن يتعيّن علينا، قبل أن ندخل في تفصيلات كلّ نقطة من النقاط السابقة، أن نحدّد معنى «النظم» في اللغة والاصطلاح، كما فعلنا ذلك سابقاً عند الحديث عن دور البنية الصرفيّة في الإعراب:

ـ النظم في اللغة:

النظم: التأليف.. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في الهملك «وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته»[1].

ـ النظم في الاصطلاح:

هو «تـأليف الكلمـات والجمـل مترتّبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقـل»[2]، فالنظم في اللغة يتعلّق بكل ما له صلة بكيفيّة ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض في تراكيب صحيحـة نحـوياً، فهـو يمثّل القواعد التي تُرَتّب الكلمات بناء عليها؛ كقواعد التقديم والتأخير، والحذف والتقدير، ويتضمّن الوسائل التي يستعان بها لتأليف الجمل وترتيب الكلمات وفق قواعد اللغة؛ كوسائل الربط والوصل بين المفردات. فهو تأليفٌ يُراعى فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وما تفرضه طبيعة ذلك المنظوم من أصول يجب أن تتّبع.

---

(١) لسان العرب: مادة (نظم).

(٢) الشريف الجرجاني.. كتاب التعريفات: مادة (نظم) مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٧٨م. وانظر تعريف عبدالقاهر الجرجاني للنظم الذي أوردناه في بداية هذا الباب.

أولاً ـ دور البنية الصرفيّة في الإيجاز والاختصار والربط والوصل:

هناك أنواعٌ مخصوصةٌ من الأبنية تقوم بوظيفتي الإيجاز والاختصار، والوصل والرّبط، ولكن قبل أن نمثّل لهذه الأبنية، ينبغي لنا أن نحدد المقصود من هاتين الوظيفتين:

*** الإيجاز والاختصار:**

تعني هذه الوظيفة إيصال المعنى المطلوب بأقل قدر من الكلمات، وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا الأمر متعلّقٌ بالمستوى الدلاليّ والمعجميّ؛ إذ هو يرتبط بالمعنى وكيفيّة تحقيقه بأقلّ قدرٍ من الكلمات؛ فالكلمات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية منظورٌ فيها إلى المعنى، وهذا الأمر يتعيّن، في الغالب، اعتماداً على المستويين السابقين. فكيف يمثّل «الإيجاز والاختصار» وظيفةً نحويّة تتحقق بأبنيةٍ صرفيّةٍ لا يُنظر فيها إلى معانيها المعجميّة الخاصّة؟

يتحقق هذا الأمر عندما تنوب بنيةٌ صرفيّةٌ واحدة عن مجموعةٍ من الأبنية الصرفيّة في تأدية الوظيفة النحويّة لها؛ فهذه النيابة تؤثّر في طبيعة التركيب، فتؤدّي إلى التحكّم في امتداد الجمل فيه، وفي تشكيل العلائق النحويّة المختلفة بين مفرداته التي تعتمد، بالدرجة الأولى، على نوع الوظائف النحويّة وعلى طبيعة الأبنية الصرفيّة المعبّرة عنها. وستوضّح الأمثلةُ الآتيةُ ذلك.

*** الرّبط والوصل:**

تعدّ هذه الوظيفة من أهمّ الوظائف النحويّة التي يعتمد عليها تشكيلُ التراكيب في اللغة؛ إذ لا بدّ أن ترتبط المفردات في التركيب بعلائق نحويّة مختلفة، وهذه العلائق تتحقق بوسائل مخصوصة، معنويّة ولفظيّة، وتعد الأبنية الصرفيّة التي سنعرض لها في هذا المبحث من الوسائل اللفظيّة التي يتحقق بها الربط والوصل بين المفردات في التركيب.

ويلاحظ أنّ معظم الأبنية الصرفيّة التي تقوم بوظيفة الإيجاز والاختصار تقوم، أيضاً، بوظيفة الربط والوصل، لذلك سنعرض لهاتين الوظيفتين من خلال البنية الصرفيّة؛ لئلا نضطر لإعادة الحديث عن البنية نفسها مرتين.

أما أهمّ الأبنية الصرفيّة التي تقوم بتينك الوظيفتين، فهي:

*** الضمائر:**

للضمائر في العربيّة دورٌ بارزٌ في عمليّة الإيجاز والاختصار فهي «أخصر من الظواهر، خصوصاً ضمير الغيبة، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة، فإنه في قوله تعالى: ﴿**أعَدّ اللهُ لهم مغفرةً**﴾ قام مقام

عشرين ظاهراً، ولذا لا يُعْدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل»[1] وكذلك تقوم الضمائر بعمليّة الربط بين عناصر التركيب في كثيرٍ من المواضع، بل إنها، أحياناً، تُعَدّ الرابط الوحيد الذي يربط بعض الوظائف النحويّة بغيرها، كما أنّها تقوم بدور مهمٌ جداً في رفع اللبس والتوهّم في كثيرٍ من المواطن التي قد يؤدي استعمال الظاهر فيها إلى اللبس وتعدّد الدلالات «وذلك أنك لو قلت: زيد ضربت زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان في ذلك إلباسٌ واستثقالٌ؛ أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زيد ضربت زيداً لم تأمن أن يظن أن زيداً الثاني غيرُ الأول، وأن عائد الأول متوقّعٌ مترَقَّبٌ. فإذا قلت؛ زيد ضربته عُلمَ بالمضمر أن الضرب وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تَعَلُّقُ القلب لأجله وبسببه. وإنما كان كذلك لأن المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيداً لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأول؛ كما تقول: زيدٌ ضربتُ عمراً، فيتوقع أن تقول في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته قطعتَ بالضمير سببَ الإشكال»[2].

فدور الضمير في الإيجاز والاختصار يتمثّل في قيامه بوظيفة الظاهر الذي قد يتعدّد ويكثر فيؤدي إلى امتدادٍ في الجملة قد يترتّب عليه تداخلٌ في العلائق النحويّة بين الكلمات، فإن ناب الضمير عن الاسم الظاهر أغنى عن تطويل الجملة ومدّها وعن تكثير العلائق النحويّة وتشابكها.

أمّا دوره في الربط والوصل بين مفردات التركيب فإنّه يتمثّل، غالباً، في ربط الجمل التي لها محل من الإعراب بما يجب أن تعود عليه من ألفاظٍ سابقةٍ. وهو، في هذا الأمر، يعد أصلاً لغيره من الروابط، لذلك يُربَط به مذكوراً ومحذوفاً[3].

وعمليّة الرّبط التي يقوم بها الضميرُ بين الجمل التي لها محلٌ من الإعراب وما تعود عليه أمرٌ على غايةٍ من الأهميّة؛ إذ لولا هذا الضمير لوقعت الجملة أجنبيّةً عمّا تعود عليه؛ لأنها كلامٌ مستقلٌ قائمٌ بنفسه «ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ قامَ عمرٌو، لم يكن كلاماً لعَدَم العائد، فإذا كان كذلكَ لم يكن بُدٌّ من العائد»[4].

ومن أهمّ الأشياء التي يقوم الضمير بالربط بينها وبين ما تعود عليه:

---

(١) السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٧٠. والآية هي الخامسة والثلاثون من سورة الأحزاب، وهي بتمامها ﴿إنّ المسْلِمينَ والمسْلِماتِ والمؤمنينَ والمؤمناتِ والقانِتينَ والقانِتاتِ والصّادِقينَ والصّادِقاتِ والصّابِرينَ والصّابراتِ والخَاشِعينَ والخاشِعاتِ والمتَصدّقينَ والمُتصدّقاتِ والصّائمين والصّائِماتِ والحَافِظينَ فُروجَهُمْ والحَافِظاتْ والذّاكِرينَ اللهَ كثيراً والذّاكراتْ أعَدّ اللهُ لهُم مغْفِرةً وأجْراً كريماً﴾

(٢) ابن جنّي.. الخصائص ٢/١٩٣، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٨٤.

(٣) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٩٨.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٨٩.

- **جملة الخبر:**

إذ لا بدّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ ويعود عليه، والضمير هو أهم هذه الروابط وأقواها، وذلك كما في قولنا: هذا الكتابُ موضوعاتُهُ شائقة[1].

- **جملة الصّفة:**

وهذه لا يربطها بالموصوف إلّا الضمير: مذكوراً؛ كما في قوله تعالى: ﴿**ونُخْرِجُ لهُ يَومَ القِيامَة كِتاباً يَلْقاهُ مَنْشُوراً**﴾[2] أو محذوفاً؛ كما في قول الشاعر[3]:

حَمَيْتَ حمى تهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بمُسْتباح

أي حميته.

- **جملة الحال:**

إذ يمثّل الضمير أحد الروابط التي تربطها بصاحب الحال؛ كما في قوله تعالى: ﴿**ويوْم القِيَامة تَرى الَّذِين كَذَبوا على اللهِ وُجُوهُهم مُسْوَدَّة**﴾[4].

- **جملة الصلة:** وهذه لا يربطها بالإسم الموصول إلّا الضمير في الغالب[5]؛ كما في قوله تعالى: ﴿**قال أَتَسْتَبْدِلونَ الَّذي هُو أَدْنَى بالَّذي هُو خيْر**﴾[6].

- **بدلا البعض والاشتمال:**

ولا يربطهما إلّا الضمير؛ كما في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ مِنْهُم**﴾[7]، وقوله ﴿**يَسْئلونَكَ عَن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فِيه**﴾[8].

- **الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتَغَل عنه:**

وذلك كما في قولنا: الكتابَ قرأته، والقصيدةَ حفظتها.. الخ[9]

---

(١) لجملة الخبر روابط أخرى؛ انظر في ذلك: ابن هشام مغني اللبيب ٢/٤٩٨ وما بعدها.

(٢) الإسراء/ ١٣.

(٣) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٠٤.

(٤) الزمر/ ٦٠.

(٥) قد يربطها بالاسم الموصول الظاهر ولكنه قليل نادر، انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٠٤.

(٦) البقرة/ ٦١.

(٧) المائدة/ ٧١.

(٨) البقرة/ ٢١٧.

(٩) هناك أشياء يربطها الضمير بما قبلها كجواب الشرط المرفوع بالابتداء، وكمعمول الصفة المشبّهة، ولكن اكتفينا =

* **الحروف:**

تمثّل الحروف القسم الثالث من أقسام الكلم في العربيّة، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذا البحث، وقد ذكرنا في تعريف الحرف أنه «ما دل على معنى في غيره»[1].

فوظيفة الحرف تتعيّن بناء على هذا التعريف؛ فلكونه «لا يدل على معنى إلا في غيره افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه»[2]، ولكونه يفتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه انحصرت وظيفته، في أكثر المواضع، بالربط بين المفردات في التركيب والوصل بينها وتعليق معنى السابق لها باللاحق.

فالحرفُ، بناءً على ذلك، يُعدّ أهمّ بنيةٍ صرفيّةٍ تقوم بعمليّة الربط والوصل بين المفردات والجمل في تراكيبها المختلفة، ولا يقتصر دوره على ذلك فقط؛ بل يتجاوزه إلى وظيفة الاختصار؛ إذ إنّ عمليّة الربط التي يقوم بها الحرف هي في الأصل وظيفةٌ نحويّة كان ينبغي أن تقوم بها الجمل والأفعال، في الغالب الأعمّ، «فحروف العطف جيء بها عوضاً عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفى، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن أستثني أو لا أعني.. وحروف الجر جاءت نائبةً عن الأفعال التي هي بمعناها»[3].

أمّا عمليّة الربط التي تقوم بها بها الحروف فتتشكّل في الصور الآتية:

- **ربط اسمٍ باسمٍ آخر:**

ويتحقق هذا النوع من الربط بما يعرف بحروف العطف؛ فهي تربط الأسماء بالعامل نفسه، ممّا يُغني عن تكراره؛ فإذا قلنا: «قرأتُ الكتابَ والصحيفةَ» كنّا قد عطفنا «الصحيفة» على «الكتاب» وربطناها بالفعل «قرأ» بواسطة «الواو»، ولولا الواو لاضطررنا إلى إعادة الفعل ثانية، ولأصبحت الجملة: قرأت الكتاب قرأت الصحيفة.

- **ربط فعلٍ بفعلٍ آخر:**

ويتحقق هذا الربط أيضاً بحروف العطف؛ كما في قولنا: قام زيدٌ وقعدَ؛ فقد ربطت الواو بين الفعلين «قام» و«قعد».

= بالنقاط السابقة لأن القصد من ذلك التمثيل لا الحصر، ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٠٢ وما بعدها.

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الأول. (٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٨/٤.

(٣) ابن يعش.. شرح المفصل ٨/٧، وانظر: ابن السرّاج.. الأصول ١/٦١.

- ربط فعلٍ باسمٍ:

وتتحقق هذه الوظيفة بحروف الجر؛ فهي تضيف معنى الأفعال للأسماء، وهذه الوظيفة تعرف عند النحاة العرب بالتعلّق؛ إذ تعمل هذه الحروف على نقل معاني الأفعال إلى الأسماء فتعلّقها بها، وهذا المعنى المنقول لا يمكن أن يتحقق لولا حرف الجر، فعلى الرغم من أنّ حرف الجرّ لا معنى له خارج التركيب، إلّا أنّ المعنى الذي يستفاد منه داخل التركيب لا يمكن أن يؤدى ببنية صرفيّة بديلة؛ وذلك كما في قولنا: «خرجتُ من الدار مبكراً» فإننا إذا أسقطنا حرف الجر «من» لما صحّ التركيب، ولما أمكن إيصال معنى الفعل «خرج» إلى الاسم بعده «الدار»؛ إذ لا يمكن أن نقول: خرجت الدارَ مبكراً؛ لأن الفعل «خرج» لازمٌ فلا يتعدىٰ إلى المفعول بنفسه فاحتاج إلى وسيلةٍ أو رابطةٍ توصّل معناه إلى الاسم، فكانت حروف الجر هي التي تقوم بهذه الوظيفة في العربيّة[1].

- ربطُ جملةٍ بجملةٍ أخرى:

ويتحقق هذا الأمر بواسطة حرف الشرط؛ إذ «يدخل لربط جملةٍ بجملةٍ؛ نحو قولك: إن تعطني أشكرْك وكان الأصل: تعطيني، أشكرُك، وليس بين الفعلين اتصالٌ ولا تعلقٌ فلما دخلت «إن» علّقت إحدى الجملتين بالأخرى وجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاء»[2].

وقد يحدث، أحياناً، أن تُربط جملة الشرط بجوابه بواسطة أسماء نابت مناب حرف الشرط و«إنما ضمّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بمَنْ وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به (من)، لأنك إذا قلت من يقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن احتجت أن تذكر الأسماء: إن يقم زيد وبكر وعمرو، وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس»[3].

* الوصلة:

الوصلةُ مصطلحٌ أطلقه نحاة العربية على بعض الأبنية التي يُتوصّل بها إلى غيرها؛ فهي تقوم بوظيفة الوصل بين بنيتين صرفيّتين تقضي قواعد العربيّة ألا يرتبطا بعلاقةٍ نحويةٍ معيّنةٍ، فيُلجأ إلى مثل هذه الوصلات حتى يتم الربط بين تينك البنيتين بتلك العلاقة النحويّة التي لا تصحّ بغيرها؛

---

(١) هذه وظيفة حروف الجرّ في المستوى النحويّ، ولكل حرف من هذه الحروف معان مخصوصة تضيفها للتركيب، ولا تفهم إلا بها، انظر في ذلك الجزء الأول من مغني اللبيب لابن هشام.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٨/٩.

(٣) السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٧٣.

فمثلاً: تنص قواعد العربيّة على أن الصفة يجب أن تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ويتّفق معظم النحاة على أنّ الجمل نكرات[1] لذلك، اعتماداً على القاعدتين السابقتين، لا يمكن أن نصف المعرفة بالجملة؛ فإذا قلنا: «رأيت محمداً يسرع في مشيه» كانت جملة (يسرع في مشيه) حالاً تقيّد رؤية محمد بوضعٍ معينٍ؛ وهو إسراعه في مشيه، فإذا كنا لا نقصد أن تؤدي الجملة السابقة (يسرع في مشيه) وظيفة الحال فتقيّد الرؤية بحال الإسراع في المشي، وإنما نقصد منها أن تفصل (محمداً) عن غيره بصفةٍ عرف بها، وهي الإسراع في المشي، فإنّ ذلك لا يمكن إذا أردنا أن تؤدي الجملة السابقة وظيفة الصفة، لذلك تلجأ العربية في هذه الحال إلى بنية مخصوصة يُتَوصّل بها إلى وصف المعرفة بالجملة، وهي ما تعرف بالأسماء الموصولة، فتصبح الجملة: «رأيت محمداً الذي يسرع في مشيه» صحيحةً نحوياً، ومؤدية الغرض المطلوب وهو وصف المعرفة بالجملة.

ويشابه اسم الإشارة و(أي) في النداء، الاسم الموصول في أنّهما يكُونان وصلةً إلى نداء ما فيه (ال)؛ إذ تنصّ قواعد العربيّة على عدم جواز دخول حرف النداء على الاسم المعرّف بال، فلمّا قصدوا نداء ما فيه (ال) توصّلوا إلى ذلك بشيء يكون «اسماً مبهماً دالّ على ماهيَةٍ معينةٍ محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام.. فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة (أيا) بشرط قطعه عن الإضافة؛ إذ هي تخصصه نحو أي رجل، واسم الإشارة، وأما لفظ شيء وما بمعنى شيء فإنهما وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص، بخلاف (أي) واسم الإشارة فإنهما وضعا مبهمين مشروطاً إزالة إبهامها بشيء»[2]، وتُعد (ذو) التي بمعنى صاحب وصلةً لوصف الأسماء بالأجناس «وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو هذا رجلٌ مالٌ، فلم يسغ ذلك، فأتوا بذي التي بمعنى صاحب وأضيفت إلى اسم الجنس، وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس»[3] لذلك لا يصحّ قطعها عن الإضافة؛ لأن المضاف إليه هو المقصود هنا، كما لا يصح إضافتها إلى المضمر؛ لأنه مما لا يوصف به[4].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأنباري.. أسرار العربية ٣٨٠ ـ ٣٨١، وابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٥٤. وخالفهم في ذلك الرضى؛ فهو يرى أن الجملة ليست نكرة وليست معرفة «لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات» الرضيّ.. شرح الكافية ١/٣٠٧.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/١٣٠.

(٤) انظر: المصدر السابق: الموضع نفسه، والرضيّ.. شرح الكافية ١/٢٩٧. وانظر كذلك: السيوطي.. الأشباه والنظائر ٢/٤١٨.

* **أسماء الأفعال:**

أسماء الأفعال أبنيةٌ تدل على معنى الفعل الذي تنوب عنه؛ فصه تعني اسكت، وهيهات تعنى بَعُدَ، وهكذا. فهذه الأسماء تفيد معنى الفعل مع زيادة في المبالغة؛ فهي تضيف لمعنى الفعل ما يدلّ على انفعال المتكلم وعاطفته.

واستخدام أسماء الأفعال بدلاً من مسمّياتها يفيد، أيضاً، الإيجاز والاختصار «ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ وصورةٍ واحدةٍ... مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميراً للمأمور والمنهيّ بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه»[1] واختصاصها بهذا الأمر يقلّل من امتداد الجملة، في بنيته السطحيّة، إذ يعمل على تقليص عدد العناصر فيها، لأنها تستغني عن الفاعل في ظاهر الأمر؛ فلا يتّصل بها ضمير الفاعل مهما تنوّع وتعدّد.

* **التثنية والجمع:**

إذ يستخدم المثنى نيابة عن اسمين يتفقان لفظاً، ويستخدم الجمع نيابة عن ثلاثة أسماء أو أكثر تتفق في اللفظ أيضاً؛ فبدلاً من قولنا: جاء زيد زيد، نقول: جاء الزيدان. وكذلك الأمر في الجمع[2]، فالتثنية والجمع وسيلتان تستعين بهما اللغة للاستغناء بلفظٍ واحدٍ عن عدة ألفاظ يُعْطَف بعضها على بعض، مما يؤدي إلى الاستغناء بوظيفةٍ نحويّة واحدة، يقوم بها المثنى أو المجموع، عن وظيفتين أو ثلاث يقوم بها اللفظ المفرد وما يعطف عليه.

ثانياً ـ دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير:

تمثّل الرتبةُ ملحظاً رئيساً من الملاحظ التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحويّة في اللغة العربيّة؛ إذ تشكّلُ مع المعنى النحويّ والشرط الصرفيّ والبعد الدلاليّ للوظيفة النحويّة وسائل تعيّن تلك الوظيفة وتميّزها من غيرها.

والمقصود بالرتبة في الدراسة النحويّة الموقعُ الأصليُّ الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحويّة بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحويّة تركيبيّة. وكما كان للوظيفة النحويّة أصلٌ صرفيٌّ يشكّل ركناً أساسياً من أركان الحدّ الموضوع لها، واستثناءاتٌ صرفيّة أخرى تشكّل خروجاً على ذلك الأصل، فإن للوظيفة النحويّة أيضاً أصلاً موقعياً وخروجاً على ذلك الأصل؛ فالأصل في الخبر، مثلاً، أن يتلو المبتدأ، إلا أن هذا الأصل لا يُلْتَزم به دوماً؛ فقد يأتي الخبر متقدماً على المبتدأ، كما يقول ابن مالك في ألفيّته:

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/٢٥، وانظر: السيوطي.. الأشباه والنظائر ١/٧٥.

(٢) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٤/١٣٧.

والأصْلُ في الأخبار أنْ تُؤخّرا وجوّزوا التقديم إذ لا ضَررا

بل قد يلْتزمَ فيه ذلك أحياناً إذا تعارض هذا الأصل الموقعيّ مع أصل آخر أهمّ وأولى أن يُتّبع، فالقواعد النحويّة تتّصف بالمرونة، ولولا ذلك لجمدت التراكيب وتحدّدت بعدد معيّن تقف عنده ولا تتجاوزه.

والعوامل التي تؤثّر في هذا الملحظ الموقعيّ فتعمل على الانحراف عنه إلى وضع فرعيّ تأتي فيه الوظائف النحويّة على خلاف ما ينبغي لها متنوّعةٌ مختلفةٌ، وتشكّل البنية الصرفيّة أحد هذه العوامل؛ إذ قد تكون سبباً في الالتزام بالموقع الأصليّ للوظيفة، أو قد تكون سبباً في الخروج على ذلك الأصل، إلا أنّ الأبنية الصرفيّة تتفاوت في ذلك؛ فالملاحظ «أنّ الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيّات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أيّ مبنى آخر»[1]، وهذا أمرٌ سيتّضح عند عرض الأمثلة.

ونستطيع أن نعيّن دور البنية الصرفيّة في التقديم والتأخير في ثلاثة محاور:

- يعتمد الأول منها على طبيعة البنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة.
- ويعتمد الثاني على طبيعة البنية الصرفيّة للعامل فيها.
- ويعتمد الثالث على دلالتها أو على تجنّب تعدّد الاحتمالات في التركيب.

وسنحاول أن نعرض لكلّ نقطة مما سبق بأمثلة متنوّعة توضحها وتبيّن دور البنية الصرفيّة في ظاهرة التقديم والتأخير على المستوى النحويّ:

*** ما يتعلّق بالبنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة:**

إنّ تحديد الوظيفة النحويّة لكلمةٍ ما يعتمد على عدة قرائن، لعلَّ الإعراب يكون أهمّها جميعاً، فإذا حدث أن تراجع ملحظ الإعراب عن أن يكون قرينةً يستعان بها في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة فإنّ العربيّة تلجأ إلى تقديم غيره من الملاحظ الأخرى كالدلالة والموقع.. وغير ذلك.

وتشكّل البنيةُ الصرفيّة عاملاً مهمّاً في خفاء علامة الإعراب وتراجع هذا الملحظ عن أداء دوره، كما بيّنا ذلك في النقطة السابقة، فالاسم المقصور والمنقوص لا تظهر عليهما علامات الإعراب، لذلك يُلْتَزَم في مثل هذه الأبنية حفظ الرتبة؛ إذ تصبح الرتبة هنا بديلاً عن قرينة الإعراب؛ وذلك كما في المثالين النحويّين المشهورين؛ «ضرب عيسى موسى» و«كلّم هذا ذاك»، وكما في قولنا:

---

(١) تمام حسان.. اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٨.

ـ أخي صديقي .
ـ أختي مساعدتي .

فهذه كلها تراكيب تحفظ فيها الرتب، فلا يجوز أن يُتجاوز، هنا، عن الأصل الموقعيّ لكل وظيفةٍ من الوظائف التي تعبر عنها الأبنية السابقة؛ لانعدام القرائن المُعينة على تحديد كل وظيفة، وواضحٌ أن طبيعة البنية الصرفيّة هي التي أدّت إلى التمسك بالرتبة وتركيب الجملة على الأصل الذي ينبغي أن تأتي عليه، ولو عُدل عن ذلك الأصل لالتبس الأمر ولم يعرف الفاعل من المفعول، أو الخبر من المبتدأ، إلا أن تُعين الدلالة على ذلك؛ كما في قولنا: «أكل كمّثرى موسى»[1].

وتُعَدُّ الضمائر المنصوبة المنفصلة من الأبنية الصرفيّة التي لها دور واضحٌ في ظاهرة التقديم والتأخير في التراكيب؛ إذ لا بدّ من مخالفة الأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة في التركيب الذي ترد فيه؛ فالأصل في الجملة الفعليّة أن يتأخر المفعول عن الفعل والفاعل، فإذا كان المفعول ضمير نصبٍ منفصلٍ خولف هذا الأصل وقُدِّم المفعول على الفعل وفاعله؛ كما في قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[2] وذلك «لأن «إياك» ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: «ضربتُ إيّاك» لم يجز؟ لأنك تقدر على أن تقول: ضربتك»[3].

*** ما يتعلّق بالبنية الصرفيّة للعامل في الوظيفة النحويّة:**

تعتمد ظاهرة التقديم والتأخير في العربيّة على بنية العامل في الوظيفة النحويّة؛ فهناك أصلٌ عامٌ عند النحاة العرب ينطلقون منه في منع أو إجازة تقديم الوظائف النحويّة على العوامل فيها؛ يقول المبرّد في ذلك «**وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية: كُلُّ ما كان مُتَصَرّفاً عَمل في المقدّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفارِقْ مَوْضعَهُ: لأنه مُدْخَلٌ على غيّره**»[4].

فتصرّف العامل يسمح بتجاوز القواعد الأصليّة للوظائف النحويّة فيما يتعلّق برتبة كل واحدة منها، وجمود العامل يُلزم تطبيق تلك القواعد. ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

ـ لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لأنها «أسماء وُضعت للفعل تدلّ عليه، فأجريت

---

(١) انظر في ذلك: ابن السراج. . الأصول ٢/ ٢٤٥، والرضيّ. . شرح الكافية ١/ ١٢٨.

(٢) الفاتحة/ ٥.

(٣) الأنباري. . أسرار العربية ١٦٩.

(٤) المبرد. . المقتضب ٤/ ١٩٠.

مُجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الفعل»[1].

- لا يجوز تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على اسمها؛ «لأنها لا تتصرّف. فيكون منها (يَفْعَل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة، والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقةً؛ إذ لم تبلُغ أن تكون في القوة كما شبّهت به، وذلك قولك: إنّ زيداً منطلق، وإنّ أخاك قائم، وكأنّ القائمَ أخوك، وليتَ عبدالله صاحبُك»[2].

- لا يجوز تقديم الحال على عاملها إلا إذا كان فعلاً متصرّفاً؛ كما في قولهم «شتّى تؤوب الحلبة»[3] لأنّ العامل إذا كان «متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمراً ضرب زيدٌ»[4] فإذا كان العامل في الحال جامداً أو في معنى الفعل وجب الالتزام بالرتَب، كما في قولنا: «هذا زيد قائماً لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: «قائماً هذا زيد» لم يجز؛ لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه»[5].

- لا يجوز التصرّف في الجملة التعجبيّة بتقديم ولا تأخير؛ لأن فعل التعجّب لا يُتصرّف فيه، فلا يصاغ منه مضارعٌ ولا أمرٌ؛ لذلك لا يجوز تقديم معموله عليه، وتحفظ الرُتَب فيه كما هي في الأصل[6].

- لا يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا اتّصل بـ (ال) الموصولة؛ لأنه يكون، حينئذ، في الصلة، ولا يعمل ما بعد الصلة فيما قبلها، فلا يجوز أن نقول زيداً عمروٌ الضارب، بخلاف زيداً عمروٌ ضاربٌ؛ فبنية اسم الفاعل في الجملة الأولى حالت دون تقدم المفعول عليه؛ لأن ذلك، وإن كان صحيحاً في المعنى، إلا أنه يخالف الصناعة النحويّة، لذلك يُلتزم في مثل هذه التراكيب بالرتبة الأصليّة لكل وظيفة نحويّة[7].

فهذه أمثلةٌ تبيّن أن بنية العامل تؤثر في عمليّة تقديم المعمول عليه أو تأخيره، وهذا يعكس، بدوره، خصائص النظام النحويّ في العربيّة؛ إذ لا تعتمد العلاقات بين الوظائف النحويّة فيه على المعنى النحويّ لكل وظيفة؛ بل تتجاوز ذلك إلى غيره من المستويات التي تشكّل العناصر والأصول العامّة فيها عوامل قد تؤثر في قواعد نظم الجمل وتأليفها في المستوى النحويّ.

---

(١) السابق ٤/١٠٩.
(٢) المبرد. . المقتضب ٤/١٠٩.
(٣) انظر: الأنباري. . الإنصاف ١/٢٥١.
(٤) السابق: الموضع نفسه.
(٥) الأنباري. . أسرار العربية ١٩١، وانظر: المبرد. . المقتضب ٤/١٦٨، وابن يعيش. . شرح المفصل ٢/٥٧، والرضيّ. . شرح الكافية ١/٢٠٥.
(٦) انظر: ابن يعيش. . شرح المفصل ٧/١٤٩.
(٧) انظر: المبرد. . المقتضب ٤/١٥٦.

* ما يتعلّق بدلالة البنية الصرفيّة أو بتجنّب تعدّد الاحتمالات في التركيب:

توجب دلالة البنية الصرفيّة أحياناً التزام الأصل الموقعيّ للوظيفة النحويّة، أو مخالفته؛ فهناك بعض الأبنية التي يكون لها الصدارة في الكلام دائماً، بغضّ النظر عن نوع الوظيفة النحويّة التي تعبّر عنها؛ كأسماء الشرط والاستفهام؛ إذ لا بدّ لهذه الأبنية أن تقع في صدر الجملة، ولا يصحّ أن يؤتى بها تاليةً لأي بنية أخرى في التركيب، إلّا أن تكون مضافاً إليها. والسبب في ذلك يتعلّق بطبيعتها الصرفيّة؛ فهي جامدةٌ لا تظهر عليها علامات الإعراب ليُعين ذلك على تحديد وظائفها، إلا أن هذا الأمر قد يُتجاوز عنه بالاستعانة بملاحظ أخرى تساعد على تحديد الوظيفة النحويّة لمثل هذه الأبنية. فالسبب الرئيس في وجوب تقديمها على غيرها أنها «تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفي عنه التحيّر الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام. فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قلت: زيداً ضربت، لأنه إذا قدم زيداً تحيّر السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلاً، وإذا قدم ضربت تحيّر السامع فيما بعده أزيداً أو عمراً مثلاً. (إلا) أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزءٍ على جزء، فمهما قدم أحد الجزئين احتمل الآخر كل ما يصلح. (كما) أن هذا التباسٌ في آحاد أجزاء الكلام، وذلك التباسٌ في أنواع الكلام فكان أهم»[1].

وقد تُسبب البنية، أحياناً، تعدّداً في الاحتمالات، فيترجّح الأمر بين وظيفتين أو أكثر بحيث تكون الوظيفة المرادة مرجوحة لا راجحة، إذا أُبْقي على تلك البنية الصرفيّة كما هي، فتلجأ العربيّة، حينئذٍ، إلى الاستعانة بظاهرة التقديم والتأخير؛ بحيث تصبح مخالفة الأصل الموقعيّ لتلك الوظيفة أمارةً على أنّها هي المرادة لا غيرها؛ فالمبتدأ إذا كان نكرةً محضةً وكان خبره شبهَ جملةٍ وجب أن يتقدّم الخبر على المبتدأ، كما يقول ابن مالك:

ونَحْو عندي درهمٌ ولي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فيه تَقَدُّمُ الخبرْ

وذلك «رفعا لايهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال، اذ لو قلت درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ وأن يكون نعتاً له لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتدّ بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها»[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وأَجَلٌ مُسَمّى عِنْدَه﴾[3]، فقد منعت بنيةُ

---

(١) الصبّان.. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ١/٢١١ ـ ٢١٢ (بتصرّف بسيط).

(٢) الأشموني ١/٢١٣. (٣) الأنعام/ ٢.

المبتدأ والخبر في مثل هذا التركيب أن يُلْتزَم برتبة كلّ واحدٍ منهما لما في ذلك من عدم الفائدة واللبس بوظيفة أخرى؛ يقول ابن جنّي في ذلك «ألا ترى أنك لو قلت: غلامٌ لك، أو بساطان تحتك، ونحو ذلك لم يحسن؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم؛ لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك. فلا ترى أن ذلك إنما فسد تقدميه لما ذكرناه: من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة؛ كقولك: هل غلام عندك، وما بساط تحتك، فجنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً»[1].

وقد يؤدي التزام الأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة مع بعض الأبنية الصرفيّة إلى تجنّب التناقض في المعنى والتنافر في الدلالة؛ كما في منصوب الفعل المؤكد بنون التوكيد المشدّدة أو المخفّفة؛ إذ لا بدّ فيه من التزام الأصل الموقعيّ، فيجب أن يتأخر عن ناصبه ولا يجوز أن يتقدّمه أبداً و«ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وإلا لم يؤخر عن مرتبته، أي الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً فيتنافران في الظاهر»[2].

ومن الأمثلة السابقة يتّضح أنّ للبنية الصرفيّة دوراً في ظاهرة التقديم والتأخير؛ إذ قد تؤدي بنيةٌ صرفيّةٌ مخصوصة إلى التزام الأصل الوقعيّ لبعض الوظائف النحويّة، وقد تؤدي بنية صرفيّة أخرى إلى مخالفة ذلك الأصل.

والقول بالأصل الموقعيّ للوظائف النحويّة يعكس طرفاً من المنهج الذي سار عليه النحاة العرب في تحليل الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها؛ إذ ينطلقون في ذلك من النظر إلى التراكيب على أساس أنّ لها أصولاً تركيبيّة أوّليّة تتوافق مع القواعد التي يضعونها، وأنها أحياناً تخالف هذه الأصول فتأتي على صورٍ متنوّعة شتى، لذلك لم يكتف النحاة في دراسة الظاهرة النحويّة بتقعيد القواعد الأصول بل جاوزوا ذلك إلى حصر أسباب التحوّل عن تلك الأصول سواء كان ذلك على المستوى الصرفيّ أو النحويّ أو الدلالي، أو كان ذا علاقة بالبعد الاجتماعيّ الخارجيّ غير اللغويّ.

ودراسة قواعد إعادة الترتيب في التراكيب النحويّة، وحصر الأسباب المؤدية إلى مخالفة الأصول الموقعيّة للوظائف النحويّة مما يهتمّ به علماء اللغة المحدثون، خاصّة التحويليّين منهم؛

---

(١) ابن جنّي.. الخصائص ١/٢٩٩.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/١٢٨.

فهم يرون أنّ للجملة بنية عميقة تمثّل الأصل الذي تبنى عليه القواعد، وبنية سطحيّة تمثل انحرافاً عن ذلك الأصل، ولا بد عند دراسة اللغة أن تُحصر الأسباب المؤدية إلى تلك الانحرافات، وأن ينظر في تأثيرها على المستوى النحويّ وغيره من المستويات[1].

ثالثاً ـ دور البنية الصرفيّة في الحذف والتقدير والتأويل:

يلجأ المتكلمون باللغة، أحياناً، إلى الاستغناء عن بعض العناصر في التركيب اعتماداً على فهمها من السياق العام للكلام، إلّا أن هذا الاستغناء محكومٌ بقواعد وشروط لغويّة وغير لغويّة، يقول ابن هشام «دليل الحذف نوعان؛ أحدهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ..، والثاني: صناعيّ، وهذا يختص بمعرفته النحويّون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة»[2] فالدليل الأول يعتمد على الظروف الخارجيّة للسياق وما يكتنفه من ملابسات تسمح أحياناً بحذف بعض عناصر التركيب. أما الدليل الصناعيّ فهو مرتبطٌ بالقواعد الأصول التي جرّدها النحاة لوصف الظاهرة النحويّة وتحليلها؛ فهذه القواعد تصف التراكيب في بنيتها الأساسية أو العميقة، على حدّ تعبير التحويليين، قبل أن يطرأ عليها طارىء ينحرف بها عن مسارها الذي ينبغي أن تأتي عليه، وحذْف عنصر من عناصر التركيب يمثّل وضعاً طارئاً يصيب البنية الأساسية للجملة فينتقل بها أو يحوّلها من الصورة التي تطابق بها البناء الهيكليّ التجريديّ للتركيب النحويّ إلى بناء آخر يخالفه.

وإذا كان الحذف عدولاً عن أصل التركيب فإنّ التقدير ردّ إلى ذلك الأصل؛ فقد كان النحاة العرب على وعي بأنّ «اللغة ليست ظاهراً سطحياً متوحّداً، وإنما قد يتوحّد فيها الظاهر على تعدّد المعنى، وقد يختلف الظاهر منها على معنى متّفق»[3]، فالحذف ظاهرةٌ يلجأ إليها المتكلّمون باللغة لأسباب مختلفة، والتقدير تفسير يقدّمه النحويّون لتلك الظاهرة. وهذا التفسير تحكمه أصولٌ عامّة يراعيها النحويّ ويسير في تقديره للمحذوف على هديها[4].

أما التأويل فإنّه وسيلةٌ أخرى يلجأ إليها النحاة لردّ الجملة إلى التركيب الأصليّ لها قبل أن يطرأ عليه ما يحوّله إلى بنية أخرى مخالفة.

فالفرق بين الحذف والتقدير والتأويل أنّ الأول منها يمثّل جانباً من تصرّف المتحدثين في اللغة، والثاني والثالث يمثّلان جانباً من منهج النحاة في تفسير الظاهرة النحويّة، إلّا أنّ التقدير مرتبطٌ، في الغالب، بظاهرة الحذف، أما التأويل فيرتبط عادة بمخالفة التركيب للشروط الصرفيّة

---

(١) انظر: عبده الراجحيّ.. النحو العربي والدرس الحديث ١٥٤.

(٢) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٦٠٥.

(٣) نهاد الموسى.. نظريّة النحو العربيّ ٧٦.

(٤) انظر في مثل هذه الأصول: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٦٠٥ وما بعدها.

أو النحويّة التي ينبغي أن يأتي عليها، ولكلّ واحد منها أصولٌ وقواعد يرتبط بعضها بالجانب النحويّ الخالص وما يشمله من شروط تركيبيّة وصرفيّة، ويرتبط بعضها الآخر بجوانب مختلفة يعتمد الدلالة أو المعنى العام للسياق أو الظروف الخارجيّة له.

ونحن، في تناولنا لهذه الظواهر، لن نتجاوز بها دائرة المجال النحوي الخالص؛ فالأمثلة التي سنعرض لها ستكون ضمن هذه الدائرة؛ والمحذوفات التي سنمثّل لها ستكون مرتبطةً بالشروط الوظيفية والصرفية للباب النحويّ، وكذلك التقدير والتأويل سيرتبطان بمخالفة الأصول النحويّة والشروط الصرفيّة الخالصة دون أن يمتدّ ذلك إلى مستوياتٍ أخرى من شأنها أن توسّع دائرة البحث وتخرج به عن الحدود الموضوعة له.

* **الحذف:**

قد تؤدي الشروط الصرفيّة للأبواب النحويّة، في بعض الأحيان، إلى وجوب حذف بعض عناصر التركيب أو منع حذفها؛ وقد يرتبط هذا الأمر بالمعنى الوظيفيّ للباب النحويّ، أو بالمعنى الدلاليّ للتركيب عامّةً. وقد يقع الأمر، أحياناً، بين الوجوب والمنع فيُجاز الحذف مع أبنيةٍ صرفيّة مخصوصة. ومن الأمثلة على ذلك:

ـ **حذف الخبر:**

إذ يجب حذف الخبر في بعض الحالات، منها ما تكون البنية الصرفيّة سبباً فيه؛ كأن يأتي المبتدأ بلفظ القسم الصريح كقولنا: والله لأجاهدَنّ، ولعمرك لأثْبُتَنّ «فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما ـ لو خرج خبراهما ـ (والله ما أقسم به لأجاهدَنّ، ولعمرك قسمي لأثْبُتَنّ)، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر»[1] فهذه بنيةٌ صرفيّة فرضت، بما تحمله من دلالة، حذف الخبر، لأنّه أصبح معلوماً للسامع وقد سدّ الجواب مسدّه فكان ذكره بلا فائدة، فلمّا فقد الخبر الأسباب الداعية لوجوده في التركيب، وهو إفادة حكمٍ يجهله السامع، وجب حذفه[2].

كذلك يجب حذف الخبر إذا وقع قبل حالٍ تسدّ مسدّه ولا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ، إلّا أنّ هذا الوضع مرتبطٌ ببنيةٍ صرفيّةٍ مخصوصةٍ وبوضعٍ تركيبيٍّ معيّن يأتي عليه المبتدأ؛ إذ لا بدّ أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده، أو اسم تفضيل مضافاً إلى

---

(١) ابن جني. . الخصائص ١/٣٩٣ (بتصرّف بسيط).

(٢) يلاحظ، هنا أنّ الحذف مرتبط بدلالة لفظ القسم، فقد يقال إنّ الدلالة هي سبب الحذف وليست البنية، فالجواب إنّ هذه الدلالة لا وجود لها إلا في هذه البنية الصرفيّة الخاصة، وهي بنية القسم.

المصدر المذكور أو إلى مؤول به، وذلك كقوله ﷺ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، وكقول الشاعر[1]:

خيرُ اقْترابي من المولى حليفَ رضاً وشرُّ بُعْدي عنه وهو غَضْبـانُ

إذ يقدّر الخبر فيهما قبل الحال بـ«كان» التامّة عاملةً في الحال محذوفةً للعلم بها[2].

ـ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

إذ يرتبط حذف الموصوف ببنية الصفة؛ فإذا كانت الصفة متمكّنة في بابها؛ أي مشتقة جارية على الفعل، جاز حذف الموصوف وإقامتها مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿**وألَنّا لَه الحَديدَ أنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ**﴾[3] أي دروعاً سابغاتٍ. أمّا إذا لم تكن كذلك امتنع حذف الموصوف «فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع»[4].

ـ حذف حرف النداء:

إذ يجوز حذف حرف النداء؛ كما في قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أعْرِض عَنْ هَذا**﴾[5] أي: يوسف، وفي قوله أيضاً ﴿**أنْ أدّوا إلى عِبادِ الله**﴾[6] أي: يا عباد الله. إلاّ أنّ حذف أداة النداء ممتنع مع بعض الأبنية؛ فلا يجوز أن تحذف مع المبهم أو النكرة؛ لأن حرف النداء إنما يحذف «إذا كان المنادي مقبلاً على المنادى ومتهيئاً لما يقوله له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة»[7].

ـ حذف حرف الجرّ:

إذ يكثر حذفه ويطّرد مع «إنّ وأنْ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿**يمَنونَ عليْك أن أسلَموا**﴾[8] و﴿**أيَعِدَكُم أنّكم إذَا مِتّمْ وكُنْتُم تراباً وعِظاماً أنّكم مُخْرَجُون**﴾[9] وإنما «صار حذف الجار مع إنّ وأنّ كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما»[10] فالكلام لمّا طال «قوي واحتمل ذلك، كأشياء تجوز في

---

(١) ورد هذا البيت عند الأشموني ١/٢١٩.

(٢) انظر في وجوب جعل الاسم المنصوب حالاً معمولاً لكان التامة، وفي منع نصبه على أنه خبر لكان الناقصة: الأشموني ١/٢١٧ وما بعدها.

(٣) سبأ/ ١١.

(٤) المبرد.. المقتضب ٤/٢٩٣ ـ ٢٩٤، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٦٠.

(٥) يوسف/ ٢٩.

(٦) الدخان/ ١٨.

(٧) خالد الأزهري.. شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٤.

(٨) الحجرات/ ١٧.

(٩) المؤمنون/ ٣٥.

(١٠) الرضي.. شرح الكافية ٢/٢٧٣.

الكلام إذا طال حسنا»[1].

* التّقدير:

يرتبط التقـدير الناتج عن مخالفة الشروط الصرفيّة للتراكيب النحويّة بباب الاختصاص في الحروف والأدوات[2]؛ إذ تنقسم الحروف حسب ما تدخل عليه إلى ثلاثة أقسام:

- ما يدخل على الأفعال والأسماء، وهذه لا تأثير لها في ما نحن بصدده.
- ما يدخل على الأسماء فقط؛ كحروف الجر.
- ما يدخل على الأفعال فقط؛ كأدوات الشرط.

وهذه هي التي يكون لها دورٌ في التقدير؛ إذ لو وقعت بعدها بنيةٌ تخالف ما اختصت به؛ كأن يقع الاسم بعد أداة الشرط، أو يقع الفعل بعد حرف الجر فإنّ النحويّ يلجأ إلى التقدير؛ ليردّ التـركيب إلى الـوضـع الـذي يوافق فيه الشروط النحويّة والصرفيّة له، وليربط الأداة بالبنية التي اختصّت بالدخول عليها. فالتقدير في هذه المواضع ردٌّ إلى الأصل المتروك، غايته الإبقاء على اطّراد القواعد النحويّة، وعلى ثبات العلاقات بين عناصر التركيب. ومن الأمثلة على ذلك:

- اختصـاص «لـو» بالدخول على الفعل «فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مُضْمَر»[3] كما في قوله تعالى: ﴿**قلْ لو أنتُم تملِكون خزائنَ رحمة رَبّي**﴾[4] فـ «أنتم» في الآية مرفوع بفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور[5].

- اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الفعل، فإذا وقع بعدها اسم قُدّر الفعل قبله؛ كما في قولا لشاعر[6]:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقول الآخر[7]:

---

(١) سيبويه ٢/٣١٧.
(٢) هذا في الغالب الأعم.
(٣) المبرد. . المقتضب ٣/٧٧.
(٤) الإسراء/ ١٠٠.
(٥) يلاحظ أن التقـدير هنـا من باب الاشتغال، وهو بابٌ يقوم التقدير فيه على مراعاة الشروط النحويّة والصرفيّة للتراكيب النحويّة. أي على مراعاة الصنعة النحويّة، وهذا جانبٌ مما نحن فيه.
(٦) البيت للنمر بن تولب، وهو من شواهد الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، وشرح المفصل ٢/٣٨. ووُصليك أي مفصليك.
(٧) البيت لذي الرّمة. انظر: ديوان ذي الرمة. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ. تحقيق عبدالقدّوس أبو صالح ٢/١٠٤٢. مؤسسة الإيمان بيروت. ط٢ - ١٩٨٢م. وهو من شواهد الكتاب ١/٨٢. والمقتضب ٢/٧٧.

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأسٍ بين وُصليك جازر

إذ التقدير فيهما: لا تجزعي إن أهلكت منفساً أهلكته، وإذا بلغت ابن أبي موسى بلغته «ولو رفع هذا (أي: منفساً، وابن) رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى»[1].

ـ اختصاص حروف الجر بالدخول على الأسماء، فإذا وقع بعدها فعلٌ قُدّر الاسم قبله، كما في قوله[2]:

والله ما ليْلي بنامَ صاحبُهْ ولا مُخالط اللّيان جانبُهْ

إذ التقدير فيه: والله ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه[3].

ـ شروط المفسّر والمفسّر بأنْ: إذ يشترط في المفسّر بأن التي بمعنى «أي» أن يكون كلاماً تاماً؛ لأنها هي وما بعدها يكوّنان جملة مفسّرةً جملةً قبلها[4] وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُم إلاّ ما أَمَرْتَنِي به أن اعْبُدوا اللهَ﴾[5] فإذا لم يقع بعد «أن» كلام تامٌّ حُمل الكلام على تفسير آخر وقُدّر فيه ما يوافق أصول الصنعة النحوية، وما يرُدّ التركيب إلى بنيةٍ ترتبط فيها عناصر التركيب بعلاقاتٍ نحويّةٍ صحيحة؛ كقوله تعالى: ﴿وآخِرُ دعْواهُم أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمِين﴾ إذ تقدّر فيه «أن» مخففة من الثقيلة، والمعنى أنه الحمد لله «ولا تكون تفسيراً لأنه ليس قبلها جملة تامة ألا ترى أنك لو وقفت على قوله (وآخر دعواهم) لم يكن كلاماً؟»[7].

* التأويل:

للتأويل في العربيّة أسبابٌ مختلفة، منها ما يتعلّق بالأصول الصرفيّة والنحويّة التي يجب أن

---

(١) المبرّد. . المقتضب ٢/٧٦ ـ ٧٧.

(٢) البيت من الرجز، وهو مجهول القائل، ورد في الأمالي الشجريّة ٢/١٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١١٢. وشرح المفصل ٣/٦٢، وانظر: ابن هشام. . قطر الندى وبلّ الصدى ٢٩، المكتب العصريّة ـ بيروت. ط٢، ١٩٨٧م. واللّيان: من لان يلين لَيْناً ولِياناً إذا سهل جانبه.

(٣) وحكى ابن منظور في اللسان (مادة: نوم) أنّ «نام» ليس فعلاً باقياً على فعليّته؛ لكنه صار مع ما بعده علماً؛ فهو من باب الأعلام المحكيّة عن الجمل. وهذا، أيضاً من باب التأويل؛ ليُرَدّ التركيب إلى أصل موافق للشروط الصرفيّة والنحويّة فيه.

(٤) يشترط في الفعل الذي تفسّره، أيضاً، أن يكون فيه معنى القول، ويشترط، أيضاً، أن لا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنها ستصير من جملته ولن تكون تفسيراً له.

(٥) المائدة/ ١١٧.

(٦) يونس/ ١٠.

(٧) ابن يعيش. . شرح المفصل ٩/١٤٢.

تأتي التراكيب عليها، وهذا ما سنعرض لجانبٍ منه في هذه النقطة؛ فالتأويل وسيلةٌ من وسائل تفسير التحوّل عن الأصول النحويّة، ومخالفة الشروط الصرفيّة والتركيبيّة التي ينبغي للجمل أن تراعيها.

ويختصّ التأويل، في الغالب، بالمعنى؛ فإذا جاء في الجملة بناءٌ يخالف ما وضع له من شروط صرفيّة فارتبط مع غيره من الأبنية بعلاقة نحويّة لا تصحّ، أوّل معناه بنيةٍ أخرى تطابق الشروط الصرفيّة للوظيفة النحويّة فيصحّ التركيب معها[1].

ولعلّ ظاهرة التضمين في العربيّة تُعَدُّ من أوضح الوسائل المتّبعة لتأويل معنى الفعل المتعدي إلى منصوبه بواسطة حرف الجر، ففي مثل هذه التراكيب تقع المخالفة في المستوى النحويّ التركيبيّ، وما يشترط فيه من شروط صرفيّة وعلائقيّة مخصوصة، فيُلجأ إلى تأويل معنى هذا الفعل بمعنى فعل آخر يطابق تلك الشروط[2]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**وإنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ**﴾[3]، إذ ضُمّن «تسمع» معنى تصغي وتميل؛ لأنه يتعدى إلى المفعول بنفسه، فلمّا خالف هذا الأصل أوّل معناه بما يوافق التركيب[4]، ومثله قوله تعالى أيضاً ﴿**ثُم بَعَثْنا مِنْ بَعْدِهِمْ بآيَاتِنا إلى فِرْعَون ومِلَئِه فَظَلَمُوا بِهَا**﴾[5] إذ ضُمّن «ظلموا» معنى كذّبوا أو معنى كفروا لتصح تعديته إلى معموله بحرف الجر[6].

وقد يُنظر إلى التضمين على أنّه وسيلة يلجأ إليها المتكلم، لا النحويّ، يقصد منها معنى الفعلين معاً فالغرض فيه «إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي ولا تضموها إليها آكلين؟»[7] ولكنّه يبقى، مع ذلك، وسيلةً مشروعة يتّخذها النحويّ لردّ التراكيب إلى الأصول التي ينبغي أن تأتي عليها، وفقاً للشروط الصرفيّة والنحويّة فيها.

---

(١) تمت الإشارة إلى شيء من هذا في مبحث دور البنية في الإعراب تحت عنوان دور البنية في تعدّد الإعراب.

(٢) قد تكون المخالفة في المستوى الدلاليّ كأن ينصب الفعل مفعولاً لا يصحّ أن يقع عليه كما في قوله تعالى ﴿**إنما يأكلون في بطونهم ناراً**﴾ ضُمّن «يأكلون» معنى يلقون أو يطرحون؛ لأنّ الأكل لا يقع في البطون وإنما في الأفواه. انظر: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٤٧.

(٣) المنافقون/ ٤.

(٤) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٣٠٦.

(٥) الأعراف/ ١٠٣.

(٦) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة.. دراسات لأسلوب القرآن: الجزء الثاني من القسم الثالث ٢١٦.

(٧) الزمخشري.. الكشاف ٢/ ٤٨١.

الخاتمة

حَاولَتْ هذه الدّراسَةُ أنْ تَضَعَ تصَوّراً واضحاً ومُفَصّلاً لدَوْر البنْيَة الصَّرفيّة في وَصْفْ الظاهرة النحْويّة وتقْعيدها مُتّخذَةً التُّراثَ النّحْويّ العرَبيّ، قواعدَ تفْصيليّةً وأصولاً عامّةً، مادّةً أساسيّةً تَعْتَمدُ عليها في رَسْم خُطوط ذلك التّصَوُّر، وفي وضْع أصوله الرئيسَة وحُدوده العامّة، وناظرَةً إلى علْم اللغة الحديث وما يتَضَمنّهُ من نَظَريّاتٍ مختلفة المنْطَلقات مُتنوّعة الأصول مُحاولَةً أنْ تربطَ بينها وبين أصول النّظريّة العربيّة عند النُّحاة، وأنْ تعودَ بالحديث الغربيّ إلى القديم العربيّ لتنْظُرَ في القدْر المشتَرَك بينهما في محاولَةٍ لسدّ ثغْرةٍ في جدار تأريخ العلوم اللغويّة وتأصيل أصولها، وفي مُحاولةٍ أخرى لأثبات أنّ الكثيرَ مما يعْتَمَدُ الآن في السّاحة اللغويّة هو ارْتدادٌ وانعكاسٌ لكثيرٍ مما اعْتُمدَ وأصّلَ في النظريّة النحويّة العربيّة.

ونسْتطيع أنْ نُوجزَ أهمّ ما توصّلتْ الدراسةُ في النقاطِ التالية:

ـ أنّ الظاهرةَ النحويّةَ تشَكّلتْ عندَ النّحاة العَرَب في بُعْديْن:

* البُعْد الأول يتحَقّقُ في مُسْتوى البنيَة الصرفيّة بأنواعها وتَشكُّلاتها المختلفة.

* البُعْد الثاني يتحقّقُ في مُسْتوى تركيب الأبنية وتأليفها وضمِّ بعضها إلى بعضٍ وفْقَ قواعدَ مخْصوصةٍ معْروفةٍ.

ـ أنّ جُهودَ النّحاة، في البعْد الأول، تتمثّلُ في محَاورَ رئيسةٍ، عَرَضَتْ الدراسةُ للتالي منها:

* تقسيمُهُم الكلامَ إلى ثلاثة أقسامٍ؛ الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ، معتَمدينَ في ذلك على دلالة كُلِّ قسْمٍ منها في أصل وضْعه.

* وضعهم مميّزاتٍ يُمَيَّزُ بها كلُّ قسْمٍ، انحصَرَ مُعْظمُها في مستويْن:

ـ المستوى الصّرفيّ: وتتمثّل مميّزات هذا المستوى في طبيعة الأبنية في ذاتها من حيث صيَغُها وهيئاتها وتشكّلاتها المختلفة..

ـ المستوى النحويّ: وتتمثّل مميزاته في المواقع النحويّة المختلفة التي تقبلها الأبنية والتي تكون علماً لها على القسم الذي تنتمي إليه.

* وضعُهم ضوابطَ عامّةٍ لصَوْغ الأبنية في العربيّة في محاولةٍ لتكوين هيكلٍ صرفيّ يعتمدُ

أصولاً رئيسةً تُغْنيه عن تعدّد الجزئيّات وشتاتِها، قد تمثّلت هذه الضوابطُ في النقاط التالية:
الدلالة، والخفّة والكثرة، والمشابهة، وأمن اللبس.

* دراستهم وسائلَ صوغ الأبنية في العربيّة من منظورٍ صرفيّ يهدف إلى وضع قواعد كليّة تصاغ على أساسها الأنواع المختلفة من الأبنية.

* دراستهم الأحوالَ المختلفة التي قد تطرأ على البنية الصرفيّة فتغيّرها، سواء كان ذلك في معناها أو مبناها أو نطقها، ومحاولتهم حصْرَ أسباب هذا التحوّل: صوتيّة كانت أو غير صوتيّةٍ. واستعانتهم بوسائل متنوّعةٍ لردّ البنية الصرفيّة إلى أصلها المتروك.

ـ أما جهودهم في البعد الثاني، وفي ربطه بالبعد الأول فقد عرضت الدراسة للجوانب التالية منه:

* وضع النحاة تصوراً صحيحاً وواضحاً ودقيقاً لمفهوم الوظيفة النحويّة أوالمعنى النحويّ وتمييزهم إياه من المعاني الأخرى كالمعنى الدلاليّ والمعنى المعجميّ، مثلاً.

* التفاتهم إلى البنية الصرفيّة واعتمادهم إيّاها، أصلاً رئيساً وركناً مهمّاً، في وضع تعريفٍ تُحَدُّ به كل وظيفةٍ نحويّةٍ، مع التفاوت في أهميّة هذا الأصل اعتماداً على طبيعة الوظيفة نفسها ومعناها الوظيفيّ والدلاليّ.

* دراستهم دورَ البنية الصرفيّة في الإعراب سواء كان دورها في القول بالإعراب التقديريّ والمحلّيّ والإعراب بالنيابة، أو في تحديد الإعراب أو تعدّده؛ أي دورها في تحديد الوظيفة النحوية أو تعدّدها.

* دراستهم دور البنية الصرفيّة في النظم وما يتعلّق به من وصلٍ وربطٍ وإيجازٍ واختصارٍ، وتقديمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ وتقديرٍ وتأويلٍ.

ـ أنّ الكثير ممّا أصّله النحاة في هذا الجانب من الدراسة النحويّة اعتمد على مقولةٍ مهمةٍ تمثّل ركناً أساسياً من نظريّة النحو العربيّ، كما تمثّل هذه المقولة، الآن، قاعدة عامةً بنيت عليها نظريّة لغويّة حديثة، تعدّ من أهم النظريات في علم اللغة الحديث، وهي النظريّة التوليديّة التحويلية؛ إذ أقام النحاة جُلّ ما نظّروه وأصّلوه على مقولة الأصل التي تفترض أنّ لكلّ بنيةٍ صرفيّةٍ أو تركيبٍ نحويٍّ أصلاً توضع على أساسه القواعد ويبنى الهيكل التجريديّ العام لهذين المستويين اعتماداً على تلك الأصول، وأنّ الأبنية الصرفيّة والتراكيب النحويّة قد تأتي مطابقةً ذلك الأصل، وقد تأتي مخالفةً له في جانب من الجوانب. وأنّ العدول عن الأصول المجرّدة له أسبابه التي تتسع دائرتها لتشمل المستوى الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، والدلاليّ، وقد عرضت الدراسة بعض هذه الأسباب بما يتناسب مع موضوع البحث وغاياته.

ـ أنّ البنية الصرفيّة كان لها موقعٌ ملحوظٌ في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها:

* فقد شكّلت عنصراً رئيساً من العناصر التي يجب أن تراعى عند وضع الحدود للأبواب النحويّة.

* كما مثّلت ملحظاً بارزاً من الملاحظ التي يُلْتَفَتُ إليها عند تحديد الوظائف النحويّة في التركيب.

* وكانت عنصراً مهمّاً من العناصر التي تؤدي إلى تعدّد الاحتمالات الوظيفيّة في بعض الأبواب النحويّة.

* ومثّلت في بعض عناصرها وسائل رئيسةً أساسيّةً يستعان بها في ربط مفردات التركيب النحويّ والتوسط بين بعض الوظائف النحويّة التي لا تقبل قواعد التركيب في العربيّة أن يرتبط بعضها ببعض في علاقة نحويّة أو دلالية.

* وكان لها دور ملحوظ في ظاهرة التقديم والتأخير في الوظائف النحويّة؛ إذ قد يوجب نوع البنية الصرفيّة لبعض الوظائف النحويّة الالتزام بالرتب الأصليّة لها، وقد يمنع ذلك أحياناً، وقد يجيزه أحياناً أخرى.

* وكان لها دورٌ، أيضاً، في ظاهرة الحذف، وفي القول بالتقدير والتأويل؛ فعندما تخالف البنية ما وُضِعَتْ له من أصول يُلْجَأ إلى التقدير والتأويل لردّ التراكيب إلى أصولها.

- أنّ دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها لا يمكن أن يظهر بجلاء، وأن يبرُز بوضوحٍ إلا إذا قامت دراسات مختلفة تبحث في دور الملاحظ الأخرى النحويّة والدلالية... ليقاس دور كل ملحظ مقارنة بغيره؛ فهذه الأمور لا يمكن أن تُطلقَ الأحكام فيها هكذا، دون ضوابط أخرى تقاس على أساسها، وتُمتحن النتائج في ضوئها.

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية ..... ٢٦٠ ـ ٣٦٣
٢ ـ فهرس الشواهد الشعرية ٢٦٤

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
إيّاكَ نعْبُدُ وإيّاك نَسْتعين	٥	الفاتحة	٢٤٢
ألا إنّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ وَلكِنْ لا يَعْلَمون	١٣	البقرة	٢٢٨
فَإنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلوا فاتّقُوا النّار	٢٤	البقرة	٢٠٨
إنّي جاعِلٌ في الأرْض خَليفَةً	٣٠	البقرة	٢١٥
وَلا تَلْبسُوا الحَقَّ بالباطِل .	٤٢	البقرة	٢٠٨
قال أتَسْتَبْدِلون الذي هُوَ أدْنَى	٦١	البقرة	٢٣٤
إنَّ الله اصْطَفَى لكُمُ الدِّين	١٣٢	البقرة	٢٠٨
وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُون	١٨٤	البقرة	٢٠٥
يسْئلونك عن الشّهْرِ الحرامِ قِتالٍ فيه	٢١٧	البقرة	٢٣٤
اللهُ لا إلهَ إلاّ هُوَ الحَيُّ القَيّومُ	٢٥٥	البقرة	٢٢٤
ثُمّ ادْعُهُنّ يأتِينَكَ سَعْياً	٢٦٠	البقرة	٢٢٦
قُلْ يَا أهْلَ الكِتاب تَعالَوا . .	٦٤	آل عمران	٢١٩
قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى الله	٧٣	آل عمران	٢٠١
إنَّ الّذينَ كَفَرُوا ومَاتُوا وَهُمْ كُفّارٌ	٩١	آل عمران	١٨٨
فِيهِ آيَاتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبْراهِيم	٩٧	آل عمران	٢١٣
وَيُريدُ الذينَ يَتّبعُونَ الشّهَواتِ . .	٩٥	النساء	١٨٩
فَإنْ طِبْنَ لَكُمْ عن شَيْءٍ منه . .	٤	النساء	١٩٢
وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ . .	١١٥	النساء	٢٠٤
والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاة	١٦٢	النساء	٢١٥
إنَّا أوْحَيْنَا إلَيْكَ كَمَا أوْحَيْنَا إلَى نُوحٍ . .	١٦٣	النساء	٢٠٧
ثُمَّ عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم . .	٧١	المائدة	٢٣٤
إنَّكَ أنْتَ عَلاّمُ الغُيُوب	١٠٩	المائدة	٢١٤

مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أمَرْتَنِي بِهِ . .	١١٧	المائدة	٢١٣، ٢٥٢
وأجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه	٢	الأنعام	٢٤٥
وكَفَى باللهِ وَلِيًّا وكَفَى باللهِ نَصِيراً	٤٥	الأنعام	٢٢٥
ولاَ أخافُ ما تُشْرِكونَ بِهِ إلاَّ . .	٨٠	الأنعام	٢٢٤
يُوحِي بَعْضُهم إلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ القَولِ غُروراً	١١٢	الأنعام	٢٢٦
قَالَتْ أوْلاهُمْ لأخْراهُمْ ربَّنَا هؤلاءِ . .	٣٨	الأعراف	٢٠٥
ثُمَّ بعثْنا من بعدهم بآياتنا إلى	١٠٣	الأعراف	٢٥٣
آمَنَّا بِرَبِّ العالَمين . رَبِّ موسى وهارون	١٢٢	الأعراف	٢٢٤
وآخِرُ دعْواهُم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين	١٠	يونس	٢٥٢
وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلا كاشِفَ لَه	١٠٧	يونس	٢٢٠
وَقِيلَ يا أرْضُ ابْلَعِي ماءَك . .	٤٤	هود	٢١٨
قِيلَ يا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلامٍ مِنّا . .	٤٨	هود	٢١٨
ذلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ	١٠٣	هود	٢١٥
إذْ قالُوا لَيُوسُفَ وأخُوهُ أحَبُّ إلَى أبِينَا . .	٨	يوسف	٢٠٧
يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هذا	٢٩	يوسف	٢٤٩
هُوَ الَّذي يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً . .	١٢	الرعد	٢٢٢
إنَّما يَتَذَكَّرُ أولو الألْباب	٢٠	الرعد	٣٢٨
إنَّ هذانِ لساحِران	٧٦	النحل	٢٠٧
ونُخْرِجُ لَهُ يومَ القيامةِ كتاباً يلقاه . .	١٣	الإسراء	٢٣٣
قُلْ لو أنْتُمْ تملكون خَزائنَ رحمة رَبّي	١٠٠	الإسراء	٢٥١
قُل هلْ نُنَبِّئُكم بالأخْسَرين أعمالاً	١٨	الكهف	١٩٢
واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْن جَعَلْنا . .	٣٢، ٣٣	الكهف	٢٠٨
إنْ تَرَنِي أنا أقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً	٣٩	الكهف	٢١٤
وإنْ تَدْعُهُمْ إلَى الهُدى فَلَنْ يَهْتَدوا . .	٥٧	الكهف	٢٠١
أمَّا السَّفينةُ فكَانَتْ لِمَساكين يَعْمَلُونَ . .	٧٩	الكهف	٢٠٧
فَكُلِي واشْرَبِي وقَرِّي عَيْناً . .	٢٦	مريم	١٨٨
إنَّكَ بالوادي المُقَدّس طُوَى	١٢	طه	٢٢٤
لَوْ كَانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفَسَدَتَا	٢٢	الأنبياء	٢١٦
أيَعِدكُم أنَّكم إذا مِتّم . .	٣٥	المؤمنون	٢٥٠

ثُمَّ أرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرى	٤٤	المؤمنون	٢٢٦
أفَحَسِبْتُم أنَّما خَلَقْناكُمْ عَبَثاً . .	١١٥	المؤمنون	٢٢٦
فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفِيَ لَهُمْ . .	١٧	السجدة	٢٢٣
وألَنَّا لَهُ الحديدَ أنِ اعْمَلْ سابغات	١١	سبأ	٢٤٩
قُلْ إنَّما أعِظُكُمْ بواحِدةٍ أنْ تَقُوموا . .	٤٦	سبأ	٢١٣
يَا حَسْرَةً على العِبَادِ	٣٠	يس	٢١٩
وإنَّهُمْ عِنْدنا لَمِنَ المُصْطَفِينَ الأخْيَار	٤٧	ص	١٠٣
هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّه	٣٩	الزمر	٢١٥
ويوْمَ القيامةِ ترى الذين كذَبوا . .	٦٠	الزمر	٢٣٤
ربنا أمتّنا اثنتين وأحيينا اثنتين . .	١١	غافر	١١٥
ثُمَّ استوى إلى السَّماءِ وهي دُخان . .	١١	فصّلت	٢٢١
أنْ أدُّوا إليَّ عِبادَ الله	١٨	الدخان	٢٥٠
يمنُّونَ عليْك أنْ أسْلموا	١٧	الحجرات	٢٥٠
والأرْضَ مَدَدْناها وألْقَيْنا . .	٨،٧	ق	٢٢٣
يوْمَ تَرَى المؤمنينَ والمؤمناتِ يَسْعى . .	١٢	الحديد	٢٠٨، ٢٢٨
وإنْ يقولوا تسْمَعْ لقَولِهِم	٤	المنافقون	٢٥٣
إنَّ الله بالِغُ أمْرِه	٣	الطلاق	٢١٥
يا أيُّها النَّبيُّ جاهِدْ الكُفَّارَ والمُنافِقين . .	٩	التحريم	٢٠٨
والله أنبتكم من الأرضِ نباتاً . .	١٨	نوح	١١٥
كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ ما أمَرَه	٢٣	عبس	٢٠٨
فادْخُلِي في عِبَادِي وادْخُلِي جَنَّتِي	٣٠	الفجر	٢٠٢
قد أفلحَ من زكَّاها . .	٩	الشمس	١١٦
فلْيَدْعُ نادِيَه	١٧	العلق	٢٠٨
ومَا أدْراكَ ما هِيَه	١٠	القارعة	١١٣
ويْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمزَةٍ الذي جَمَعَ مالاً وعَدّدَه	٢،١	الهمزة	٢١٢
إنَّ شَانِئَك هُوَ الأبْتَر	٣	الكوثر	٢٢٨

فهرس الشواهد الشعرية

أمُنْجزُ أنتمو وعْداً وثِقْتُ به	أم اقتفيتم جميعاً عهد عرقوب	٢١٢
واللهِ ما ليلي بنام صاحبُهْ	ولا مُخالِط اللّيان جانبُهْ	٢٥٢
وقدْ تَطوّيتُ انطواء الحَضْب		٧١
نَضَّرَ اللهُ أعظُماً دَفَنوها	بِسَجِستَانَ طلْحةَ الطَّلَحات	١٠١
حَمَيْتَ حِمى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ	وَمَا شَيْءٌ حمَيْتَ بِمُسْتباحِ	٢٣٣
أخو بَيضَات رائحٌ مُتأوّب	رفيق بمسح المنكبين سبوح	١٠١
وأركبُ في الرّوْع خيفانة	كسا وجهها سعفٌ منتشرْ	١١٦
أنا ابْنُ دارَةَ معروفاً بها نَسَبي	وهَلْ بدارةَ يا لَلنّاس مِنْ عَارِ	١٨٦
يا ما أمَيْلِحَ غِزْلاناً شدنَّ لنا	من هؤلَيَّائكن الضالِ والسّمرِ	٤٤
سقى الله أمواهاً عرفت مكانها	جُراماً وملكوماً ويذر والغمرا	١٥٧
إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ	فقام بفأسٍ بين وصُليك جازر	٢٥١
ولو رَضِيَتْ يداي بها وضنَّت	لكان عليَّ في القدَر الخيار	١٢٦
أقْسَمَ بالله أبُو حفص عُمَر		١٨٨
لا تجزعي إن منفساً أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	٢٥١
وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه	وليس بأن تَتَبَّعه اتّباعا	٧١
وأن يعرِيْن إن كَسِيَ الجواري	فتنبو العين عن كرمٍ عجاف	١١٦
فدَعَوا نزالِ فكُنْتُ أولَ نازلٍ	وعَلامَ أرْكبُهُ إذا لَم أنزل	٥٠
لنا الجَفَنَات الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضحى	وأسْيافُنا يقْطُرْنَ من نجدَةٍ دما	١٠١
فإنّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤكرْمَا		١٣٨
صَدَدْت فأطْولَت الصدود وقلّما	وصالٌ على طول الصدود يدوم	١٢٥
فدَتْ نفسي وما ملكتْ يميني	فوارس صدَّقتْ فيهم ظُنُوني	١٠٠
أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوا ظعنا	إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا	٢١١
خيرُ اقْترابي من المولى حليفَ رِضاً	وشرٌّ بُعْدي عنه وهو غَضْبانُ	٢٤٩
* إني أجود لأقوام وإن ضَنِنُوا *		١٢٦

المصادر والمراجع

بالعربية:
أولاً: المكتب

١ ـ الأزهري: خالد بن عبدالله. شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربيّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢ ـ الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (٩٢٩هـ). شرح الأشموني على الألفية (ضمن حاشية الصبّان على شرح الأشموني). دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣ ـ الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (٥٧٧هـ).
أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي. دمشق ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي. ط٤ ـ ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٥ ـ الأنصاري: ديوان حسّان بن ثابت. شرح عبد أ. مهنا دار الكتب العلمية، بيروت. ط١ ـ ١٩٨٦م.

٦ ـ أنيس: إبراهيم
الأصوات اللغوية. القاهرة. مكتب الأنجلو المصريّة. ط٥ ـ ١٩٧٩م.

٧ ـ من أسرار اللغة. مكتبة الانجلو المصرية. ط٢ ـ ١٩٥٨م.

٨ ـ باي: ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر. عالم الكتب. القاهرة. ط٣ ـ ١٩٨٧م.

٩ ـ بشر: محمد كمال. دراسات في علم اللغة العام، القسم الثاني. دار المعارف. مصر، ١٩٦٩م.

١٠ ـ البطليوسي: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب

الجمل (٥٢١هـ). تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي. دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية. سلسلة كتب التراث ـ ١٩٨٠م.

١١ ـ بعلبكي: رمزي منير. معجم المصطلحات اللغوية. دار العلم للملايين. ط١ ـ ١٩٩٠م.

١٢ ـ البغدادي: عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.

١٣ ـ البكوش: الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله. تونس. ط٢ ـ ١٩٨٧م.

١٤ ـ التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب (٥٠٢هـ). شرح ديوان الحماسة. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي ـ القاهرة.

١٥ ـ تشومسكي: نوام. البنى النحوية. ترجمة يؤيل يوسف عزيز. مراجعة مجيد الماشطة. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط١ ـ ١٩٨٧م.

١٦ ـ الجرجانيّ: عبدالقاهر (٤٧١هـ). دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق السيد محمد رشيد رضا. مكتبة القاهرة. مصر ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

١٧ ـ الجرجاني: علي بن محمد الشريف. كتاب التعريفات مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٧٨م.

١٨ ـ الجمل: سليمان بن عمر. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩ ـ ابن جنّي: أبو الفتح عثمان (٤٢٠هـ)
الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. عالم الكتب. بيروت. ط٣ ـ ١٩٨٣م.

٢٠ ـ سر صناعة الإعراب. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢١ ـ المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين. وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم. ط١ ـ ١٩٦٠م.

٢٢ ـ ابن الحاجب: أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر (٦٤٦هـ). الكافية في النحو (ضمن شرح الكافية للرضي). دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣ ـ حسان: تمام
الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٢م.

٢٤ ـ اللغة العربية معناها ومبناها. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

٢٥ ـ حسن: عباس. النحو الوافي. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

٢٦ ـ حماسة: محمد. في بناء الجملة العربية. دار القلم. الكويت. ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٧ ـ الحملاوي: أحمد. شذا العرف في فن الصرف. المكتبة الثقافية. بيروت.
٢٨ ـ أبو حيّان: محمد أثير الدين بن يوسف الغزناطي (٧٤٥هـ). التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط. مكتبة ومطابع النصر الحديثة. الرياض ـ السعودية.
٢٩ ـ خرما: نايف. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة. سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٨م.
٣٠ ـ الراجحي: عبده. النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج. دار النهضة العربية. بيروت ـ ١٩٧٩م.
٣١ ـ الرضيّ: محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٨هـ)
شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الكتب العلميّة. بيروت ـ لبنان ـ ١٩٨٢م.
٣٢ ـ شرح الكافية. دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٣ ـ الرقيّات: عبيد الله بن قيس. ديوان عبيد الله بن قيس. تحقيق محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت ـ ١٩٥٨م.
٣٤ ـ ذو الرّمة: غيلان بن عُقْبة العدوي ديوان ذي الرمة. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ. تحقيق عبد القدّوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان. بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٢م.
٣٥ ـ الزجاجي: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ).
الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس. ط٥ ـ ١٩٨٦م.
٣٦ ـ الجمل في النحو. تحقيق علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل. ط٣ ـ ١٩٨٦م.
٣٧ ـ الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله (٥٣٨هـ)
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل. الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
٣٨ ـ المفصل (ضمن شرح المفصل لابن يعيش). عالم الكتب. بيروت.
٣٩ ـ الساقي: فاضل. أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي. القاهرة ـ ١٩٧٧م.
٤٠ ـ السامرائي: فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية. ساعدت جامعة بغداد على طبعه. ط١ ـ ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٤١ ـ ابن السرّاج: ابو بكر محمد بن السراج. الأصول في النحو (٣١٦هـ). تحقيق عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط١ ـ ١٩٨٥م.

٤٢ ـ السعران: محمود. علم اللغة مقدمة للقارىء العربي. دار النهضة العربية. بيروت.
٤٣ ـ السمرة: محمود ونهاد الموسى. كتاب العربية: نظام البنية الصرفية. وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب. سلطنة عمان. ط١ ـ ١٩٨٥م.
٤٤ ـ سوسير: فرديناند، دروس في الألسنية العامة. ترجمة: صالح القرمادي وآخرين. الدار العربية للكتاب ـ ١٩٨٥م.
٤٥ ـ سيبويه: أبو بشْر عمرو بن عثمان بن قُنبر (١٨٨هـ). الكتاب. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. عالم الكتب. بيروت ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٦ ـ السيوطي: أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين بن أبي بكر (٩١١هـ)
الأشباه والنظائر. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت ـ ١٩٨٥م.
٤٧ ـ همع الهامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت ـ ١٩٧٥م.
٤٨ ـ المزهر. تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
٤٩ ـ شاهين: عبدالصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي. مؤسسة الرسالة. بيروت ـ ١٩٨٠م.
٥٠ ـ ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي (٥٤٢هـ). الأمالي الشجرية. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١ ـ ١٣٤٩هـ.
٥١ ـ الصالح: صبحي. دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين. ط١٠ ـ ١٩٨٣م.
٥٢ ـ الصبّان: أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ). حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك. . دار إحياء الكتب العربية.
٥٣ ـ طحان: ريمون
الألسنية العربية. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١ ـ ١٩٧٢م.
٥٤ ـ فنون التقعيد وعلوم الألسنية. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١.
٥٥ ـ ظاظا: حسن. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م.
٥٦ ـ عبده: داوود. أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان. بيروت ـ ١٩٧٣م.
٥٧ ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيليّ (٦٦٣هـ).
٥٨ ـ الممتع في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربية ـ حلب ـ ١٩٧٠م.
٥٩ ـ عضيمة: محمد عبدالخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. دار الحديث. القاهرة.
٦٠ ـ ابن عقيل: أبو عبدالرحمن عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على

ألفيّة ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار التراث. القاهرة. ط٢.
٦١ ـ العكبري: أبو البقاء عبدالله الضرير بن الحسين (٦١٦هـ). إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب القراءات. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط٢.
٦٢ ـ عمر: أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي. عالم الكتب. القاهرة. ط٢ ـ ١٩٨١م.
٦٣ ـ عيد: محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب. القاهرة ـ ١٩٧٨م.
٦٤ ـ فليش: هنري. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد. تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين. دار المشرق. بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٣م.
٦٥ ـ القطامي: أبو السعيد عُمَير ديوان القطامي. تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة بيروت. ط١ ـ ١٩٦٠م.
٦٦ ـ كُثَيِّر: أبو صخر كُثَيِّر بن عبدالرحمن ديوان كثيِّر. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثقافة. بيروت ـ ١٩٧١م.
٦٧ ـ كريستل: دافيد. التعريف بعلم اللغة. ترجمة حلمي خليل. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ط١ ـ ١٩٧٩م.
٦٨ ـ ابن مالك: أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله الطائي (٦٧٢هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ ١٩٦٧م.
٦٩ ـ مبارك: حنون. مدخل إلى لسانيات سوسير. دار البيضاء. المغرب ط١ ـ ١٩٨٧م.
٧٠ ـ المبرد: أبو العبّاس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.
٧١ ـ المخزومي: مهدي. في النحو العربي قواعد وتطبيق. دار الرائد العربي. بيروت ـ لبنان. ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٧٢ ـ المسدّي: عبدالسلام. التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب. ط١ ـ ١٩٨٦م.
٧٣ ـ وعبدالهادي الطرابلسي. الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفيّة. الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس ١٩٨٥م.
٧٤ ـ مصطفى: إبراهيم. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٩م.
٧٥ ـ الملاح: ياسر. النظام الصرفي في اللغة العربية. جمعية الدراسات العربية. القدس. ط١ ـ ١٩٨٢م.

٧٦ ـ ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري. لسان العرب. دار صادر. بيروت.
٧٧ ـ الموسى: نهاد. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ١٤. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر. ط١ ـ ١٩٨٠م.
٧٨ ـ نور الدين: عصام. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث. الشركة العالمية للكتاب. دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة. ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٧٩ ـ ابن هشام: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ).
أوضح المسالك إلى الفيّة الإمام مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
٨٠ ـ شرح شذور الذهب. تحقيق عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق ـ ١٩٨٤م.
٨١ ـ قطر الندى وبلّ الصدى. المكتبة العصريّة ـ بيروت. ط٢ ـ ١٩٨٧م.
٨٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.
٨٣ ـ ابن يعيش: أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي (٦٤٣هـ). شرح المفصل. عالم الكتب. بيروت.

ثانياً: البحوث والمقالات:

١ ـ أيوب: عبدالرحمن. المفهومات الأساسية للتحليل اللغويّ عند العرب. الرباط. مج١٦. ج١. ١٩٧٨ ـ ص١٣ ـ ٢٠.
٢ ـ بشر: . مفهوم علم الصرف. مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة. ج(٢٥) ١٩٦٩م. ص١١٠ ـ ١٣١.
٣ ـ حسان: تمام. القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي. اللسان العربي. الرّباط. مج١١ ـ ١٩٧٤م. ص٢٤ ـ ٦٣.
٤ ـ سيول: جون. تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي: ع٨ ـ ٩. ص١٢٣ ـ ١٤٣.
٥ ـ السيّد: عبدالحميد مصطفى. المشاكلة في اللغة العربية. مجلة كلية الآداب. ع٣. ١٩٨٧. ص٣٩ ـ ٦٦.
٦ ـ عبده: داود. دفاع عن الأصل المقدر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. . جامعة الكويت.

مج/١ . ع/١ ـ ١٩٨١م، ص١٦٠ ـ ١٦٩ .
٧ ـ كارتر: ميخائيل ج . قراءة ألسنيّة للتراث اللغويّ الإسلامي، نحويّ عربيّ من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات . ترجمة محمد رشاد الحمزاوي . حوليّات الجامعة التونسية . ع٢٢ . ١٩٨٣م . ص٢٢٣ ـ ٢٤٥ .
٨ ـ المتوكّل: أحمد . نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني . اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيمائيات . عروض ومناقشات . ١٨ إبريل . ١٩٧٦م . كلية الآداب والعلوم الإنسانية . الرباط . مطبعة التومي . ص٨٧ ـ ١٠٠ .
٩ ـ المسدّي: عبدالسلام . الفكر العربي والألسنية . الأقلام . بغداد . ع/٤ . ١٩٧٩م . ص٣ ـ ٢٣ .
١٠ ـ المهيري: عبدالقادر . التعليل ونظام اللغة . حوليّات الجامعة التونسيّة . ع/٢٢ . ١٩٨٣م . ص١٧٥ ـ ١٨٩ .
١١ ـ الموسى: نهاد . أضواء على مسألة التعدد في العربية . مجلة أفكار، ع(٢٨)، ١٩٧٥م، ٣٩ ـ ٥٥ .
١٢ ـ في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها . مجلة كلية الآداب . الجامعة الأردنية . ع/٤ . ج/١ ـ ٢، ١٩٧٣م . ص٦٢ ـ ٨٩ .
١٣ ـ الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه . مجلة حضارة الإسلام . دمشق ١٩٧٤م . ص٥٩ ـ ٨٣ .
١٤ ـ الوعر: مازن . علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية . المعرفة . دمشق . س/١٩ . ع/٢٢٠ ـ ١ ١٩٨٠م . ٥ ـ ٥٥ .

بغير العربية

1 - Bloomfield, Leonard, Lanuage. Holt. Rinehart and Winston. New York.

2 - R. R. K. Hartman & F. C. Stok, Dictionary of Language and Lingustics, Applied Science.

3 - C. Hocket, A course in Modern Linguistics. Inc. New York.

4 - Langacker, Ronald, Fundamentals of Linguistics Analysis. Harcout. New York.

5 - Milka, Ivic, Trends in Linguistics. Second Edition. Longman, London & Paris. 1979.

6 - Robins. P. H. Ashort History History of Linguistics. Second Edition. Longman. London & Paris. 1979.

ABSTRACT

This study aims at investigating one aspect of grammar in Arabic; namely, the role of the morphological structure in describing the grammatical phenomenon and establishing its rules.

The study was conducted on the basis that the grammatical phenomenon, as seen by the Arab Hrammarians, comprises two dimensions - the first is the level of morpholohical structures and the relvant classifications and categories set on to describe such level according to overall general rules. The order in the sentence as well as those of composing the same in compliance with standard Arabic system (Al-Arabiya Al-Fusha).

The study falls into two main parts:

1. The first part contains two primary sections, the first of which deals with stucture types in Arabic; and formulation means. The second section deals with the accidental transmeaning as well as its construction, its construction alone or its pronunciation.

1. On the other hand, the second part also contains two primary sections. The first section tackled the role of the morphological structure in identifying the syntactic function. Meanwhile, there has been displayed the functional significance for the Arab Grammarians in light of its modern conceptions. The second sections highlighted the role of mprpholohical structure in desinetial inflexion, the study explained the influence of the morphological structure in the implicit, locus and substitutional parsing as well as its role in specifying or varying the forms thereof.

As far as the role of the morphological structure in construction is concerned, the study highlighted the effect of the structure type in linking and connecting the lexes, its role in brachylogy on the mere syntactic level, the front/back transpositions and rearranging the construction lexes phenomena, and the de etion phenomenon in relation with implication and interpretation.